

## الجمعية العامة

### الدورة الحادية والخمسون



## الجلسة العامة ١٤

الجمعة، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل . . . . . (ماليزيا)

كما أود أن أهني الأمين العام بطرس بطرس غالي  
وأن أتقدم إليه بأخلص آيات تقديرنا على اسهاماته  
القيّمة في ميدان السلام والتعاون الدوليين وكذلك على  
تفانيه الواعي والدؤوب في خدمة الأمم المتحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

### المناقشة العامة

اسمحوا لي أولاً أن أشير إلى بعض جوانب الإصلاح  
الهيكلية بالغ الأثر في بلدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول  
هو وزير الخارجية والشعائر الدينية في بوليفيا، سعادة  
السيد أنطونيو أرايبار كيروغا، وأعطيه الكلمة.

على الصعيد المحلي، ما فتئت حكومة الرئيس  
غونزالو سانشيز دي لوزادا تعكف منذ عام ١٩٩٣، على  
إجراء تحويلات في نظام الحكم ونظام المشاركة  
الاجتماعية في آن معاً، كما تعكف في الوقت ذاته على  
مواءمة القاعدة الانتاجية للمجتمع لتمكين بوليفيا من  
الوفاء بمقتضيات التغييرات في الحياة الدولية  
المعاصرة.

السيد أرايبار كيروغا (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن  
الاسبانية): اسمحوا لي أن أنقل تهاني حكومة بوليفيا  
وشعبها إلى الرئيس غزالي اسماعيل على انتخابه  
بالاجماع، الذي يعتبر دليلاً على إعجاب وتقدير  
شعوب العالم لماليزيا ويشكل اعترافاً صادقاً بجدارته.

وتستند الجهود الراهنة التي تبذلها حكومة بوليفيا  
أساساً على توطيد مؤسسات المشاركة الديمقراطية  
وعلى الإيمان بأن التنمية الاقتصادية ينبغي أن تكون  
متوائمة مع الاهتمام بالطبيعة والبيئة - وبعبارة أخرى  
ينبغي أن تكون في إطار التنمية المستدامة واحترام  
التنوع الإثني والثقافي، حتى يمكن قيام الوحدة في ظل  
التنوع.

ويعرب وفدي عن تقديره لرئيس الجمعية في  
دورتها السابقة، السفير ديوغو فريتاس دو امارال على  
ما قام به من عمل رائع. ولقد كان من دواعي الشرف  
الكبير لوفد بوليفيا أن يشغل منصب نائب رئيس  
الجمعية تحت قيادته القديرة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ  
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد  
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

إننا نسعى إلى إقامة أوثق روابط ممكنة مع البلدان التي تشاطرنا حقائق منطقتنا دون الإقليمية، ونحن ملتزمون بالانضمام إلى مختلف عمليات التكامل. وهذه السياسة هي التي دفعت بوليفيا إلى توقيع اتفاق لتشكيل منطقة تجارة حرة مع أعضاء السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور)، المكونة من الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، وتوقيع اتفاقات ترمي إلى تحديث وتنشيط سوق الأنديز المشتركة المكونة من إكوادور وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا، وتفعيل العديد من المعاهدات الثنائية لتعزيز التكامل المشترك استناداً إلى تجاربنا وإلى الحاجة إلى تعزيز المبادلات المادية والروحية بين الأمم.

إن التكامل المادي بين بلدان المنطقة يشكل قضية رئيسية أخرى جديدة بأن تحظى بالأولوية في اهتمامنا. ونحن نعمل بنشاط لتحديد الممرات المحيطية ونعلق أهمية كبيرة على مستقبل حوض بلاتا ومعاهدة التعاون في الأمازون.

وفيما يتعلق بقضية بوليفيا البحرية، يتعين عليّ أن أخبر المجتمع الدولي، كما نفع كل عام، أن بوليفيا كررت في محافل مختلفة الإعراب عن توفر الإرادة السياسية لديها لبدء مفاوضات تأخذ في الحسبان على نحو مناسب مصالح جميع الأطراف المعنية وتضمن الوجود السيادي لبوليفيا في المحيط الهادئ.

إلا أنه لم يظهر أي استعداد واضح للدخول في حوار. بيد أنه يمكننا، استناداً إلى الاتصالات بشأن هذه المسألة، أن نقول إنه على الرغم من الصعوبات التاريخية والشكوك القائمة على القومية المتطرفة، فإن العقول تتفتح ويجري وضع الأسس الموضوعية بغية التشجيع على إيجاد حل للمشاكل القديمة في توقيت مناسب ومن خلال تبادل الآراء وتعزيز الثقة المتبادلة والمصالح المتبادلة والتفاهم في نصف الكرة على أمل أن تسود حقاً، قبل مضي وقت طويل، الأخوة والمساواة والعدالة ومتطلبات السلام والتعاون الدوليين.

ومن دواعي الشرف لبوليفيا هذا العام أنها عملت بوصفها الأمانة المؤقتة لمجموعة ريو، وهي محفل رفيع المستوى للتشاور والتنسيق السياسي لمجموعة هامة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

والخطة الوطنية لحكومتنا تولى الأولوية العليا لمكافحة الفقر. وتعمل جاهدة بنشاط من أجل زيادة فرص العمل وتسعى إلى تحسين نوعية الحياة لجميع أبناء بوليفيا، بهدف دخول القرن الحادي والعشرين وهي دولة حديثة لا مركزية تقوم على المشاركة. وهذا المنظور تسترشد به سياساتنا بشأن المشاركة الشعبية والاصلاح التعليمي ورسملة المشاريع العامة الرئيسية.

وإن مبادراتنا الرامية إلى توفير الدعم للأطفال والنساء والمسنين تعتبر جزءاً لا يتجزأ من خريطة التغيير هذه. ونعمل بجد من أجل تقليل الوفيات بين الأطفال والأمهات، وتحسين مستويات التغذية وتقديم المساعدة لأحوج الناس إليها. وهذه المهام تعتبر جانباً أساسياً من جهودنا لتحسين أحوال الأسر الفقيرة.

وبلدي فخور بطابعه المتعدد الثقافات والأعراق، وبالتالي، فإنه يضطلع بمبادرات هامة للنهوض بالشعوب الأصلية. ونائب رئيس الجمهورية، فيكتور هوغو كارديناس، ممثل بارز لشعب أيمارا البوليفي.

وفي الساحة الدولية، نتبع بنشاط التعايش السلمي فيما بين الدول ونحاول جعل العدالة الدولية حقيقة واقعة.

ويستند موقفنا إلى مبادئ المساواة في الحقوق بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم الاعتراف بحيازة الأراضي بالقوة، واحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي الأساسية الأخرى.

إن الدعم الذي نقدمه للمنظمات الحكومية الدولية، لا سيما الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، يعكس ثقتنا في إمكانية التعاون المتعدد الأطراف في عالم يتزايد تعقيداً وترابطاً أكثر من أي وقت مضى.

وعلى الصعيد الإقليمي، نسعى إلى التكامل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية تهيئة أفضل الظروف لإقامة مجتمع لنصف الكرة وتحقيق وجود موحد تجاه انفتاح العالم وتوسع الأسواق.

وقد أعرب رؤساء الدول والحكومات عن ارتياحهم لأن منطقتنا أصبحت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد عبر الإعلان الختامي للقمة العاشرة عن الموقف المشترك لحكومات المنطقة من قضايا الديمقراطية النيابية واستئصال الفقر. وسجل رسمياً إيمانهم العميق بالتنمية المستدامة، ووضع مبادئ إرشادية دقيقة للتكامل الإقليمي والتجارة الإقليمية؛ وعبر عن تصميم راسخ على المضي قدماً في مكافحة المخدرات والجرائم المتصلة بها؛ وأكد بصورة خاصة على أهمية اتفاقية البلدان الأمر يكية لمكافحة الفساد؛ وكرر تأكيده على الأهمية الحاسمة التي تعلقها الحكومات، من موقع مسؤوليتها النبيلة، على التكامل الثقافي.

وقد طلب وفدي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تعمم الوثيقة الختامية لاجتماع كوشابامبا على كل الوفود في الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بمسألة انطباق القوانين الوطنية خارج الحدود الوطنية، وهي من أكثر المسائل حساسية لشعوب وحكومات العالم بأسره، أعرب اجتماع قمة مجموعة ريو عن رفضه لأية محاولة لاستخدام التشريعات الداخلية لأي بلد لفرض عقوبات من جانب واحد ذات طابع يتجاوز الحدود الوطنية، نظراً لأن هذا يتعارض مع المعايير التي تنظم التعايش بين الدول ويتجاهل مبدأ احترام السيادة، وهو مبدأ أساسي، ويشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي.

وتثق بوليفيا بأن الحكمة والإنصاف سيسودان في هذه المسألة الحساسة وسوف يجري التوصل إلى حل عما قريب، خدمة لمصلحة التعايش الدولي والحرية الاقتصادية والتجارية لجميع شعوب العالم.

ومما لا شك فيه أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو، في عام ١٩٩٢، كان من بين أبرز التطورات الدولية في عصرنا.

وبهذه الصفة، كانت بوليفيا المكان الذي انعقد فيه الاجتماع العادي السادس لوزراء خارجية مجموعة ريو والاتحاد الأوروبي، المعقود في نيسان/أبريل الماضي في مدينة كوشابامبا. وفي تلك المناسبة، أعدنا التأكيد على استعدادنا لبذل مساع مشتركة بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الغربية. وقد عمل الاجتماع على تعزيز الروابط بين المنطقتين على أساس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين ومبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية.

وقد شدد الوزراء، في جملة أمور، على خطر المخدرات والمشاكل المتصلة بها، واعترفوا بأهمية مواصلة الحوار السياسي بشأن هذه المسألة على أعلى المستويات واتفقوا على ضرورة تقوية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ودعا الاجتماع المجتمع الدولي لمعالجة ظاهرة المخدرات من خلال القيام بأعمال مشتركة على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية المشتركة. ولتحقيق هذه الغاية، تم بحث وتأييد اقتراح بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٨ لمعالجة هذه المسألة الشائكة. إن الوعي على صعيد العالم بأسره بضرورة اتخاذ إجراء مشترك يقترب من ذروته، وتأمل بوليفيا أن يرسى الاجتماع المقترح مبادئ إرشادية إيجابية لوضع نهاية لآفة المخدرات.

ويسرني أيضاً أن أخبر الممثلين أنه في ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ومرة ثانية في مدينة كوشابامبا البوليفية، انعقد اجتماع رؤساء دول مجموعة ريو، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء هذه المجموعة. وقد كان شرفاً عظيماً لبلدي أن يرحب بهؤلاء الضيوف اللامعين.

وقد لاحظ الرؤساء ورئيس الوزراء، الذين اجتمعوا هناك، بارتياح أن منطقتنا أحرزت تقدماً كبيراً في مكافحة الجريمة الدولية. وكدليل على هذا، أشاروا إلى التوقيع في كاركاس على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد، وإلى نتائج مؤتمر البلدان الأمريكية المتخصص المعني بالإرهاب، المعقود في ليما، والتقدم في وضع استراتيجية لنصف الكرة لمكافحة المخدرات والجرائم المتصلة بها في إطار لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

لقد اشتركنا في مناقشات حول إصلاح ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نتوصل إلى توافق في الآراء من أجل تعزيز النظام المتعدد الأطراف لصالح المجتمع العالمي. ونحن نؤيد المواقف التي حددتها حركة عدم الانحياز في هذا الصدد.

إن الظروف الدولية الصعبة توضح بجلاء أن الأمم المتحدة تحتاج إلى التعزيز وإلى تكييف هياكلها، وتعزيز المنظمة بوصفها محفلا شرعيا لدراسة تنسيق السياسات المقبولة عالميا ومتابعتها وتنفيذها. وبالتالي، ترى بوليفيا أنه من الضروري تعزيز الجمعية العامة ومجلس الأمن ودور محكمة العدل الدولية. وبالنسبة لتوسيع مجلس الأمن، نرى أنه من الضروري وجود ألمانيا واليابان بصفتي عضوين دائمين جديدين، واختيار ثلاثة أعضاء دائمين آخرين من آسيا وأفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويجب أن يستكمل توسيع المجلس بعدد مناسب من الأعضاء غير الدائمين من البلدان النامية. وبطبيعة الحال، إذا أمكن التوصل إلى توافق في الآراء حول صيغ أخرى، فإن الاقتراحات الأخرى، مثل الاقتراح الذي قدمته إيطاليا، يجب دراستها.

وبالنسبة لحق النقض، تشارك بوليفيا الرأي القائل بأن الوضع المثالي يستوجب أن يعمل المجتمع الدولي على إلغاء هذا الحق، وأن يجري ذلك، كما نأمل، في المستقبل القريب. وفي الوقت نفسه، يجب أن يقتصر استخدام هذا الحق بشكل صارم على الأعمال التي تتعلق بحالات تهديد السلام أو خرق السلام أو أعمال العدوان المشار إليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وتشعر بوليفيا بقلق شديد إزاء الحالة السياسية والاجتماعية في كثير من البلدان الأفريقية. ونعرب عن تضامننا مع هذه البلدان، كما فعلنا مع جنوب أفريقيا الشقيقة خلال محنتها. ونحث المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان الغنية في العالم، على التعاون بسخاء وتصميم لعلاج المشكلات الاقتصادية الخطيرة في تلك القارة.

ونعرب أيضا عن تضامننا مع أشقائنا في الشرق الأوسط. ونعتقد أن الوقت قد حان لكي تلتئم الجراح

وبهدف القيام بالأعمال التمهيدية لوضع جدول أعمال للتنمية المستدامة في نصف الكرة الأرضية، أعربت اجتماعات دولية عديدة، ابتداء من القمة المعقودة في ميامي عام ١٩٩٤، عن تأييدها لقرار عقد اجتماع لنصف الكرة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في مدينة سانتا كروز دي لا سييرا في بوليفيا، ومن المقرر أن يعقد يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وسيتيح هذا الاجتماع فرصة جديدة لرسم طريق للمساعي الوطنية والدولية للتنمية المستدامة في ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع التأكيد من جديد على أهمية الحصول على موارد جديدة وإضافية لتمويل خطة العمل التي ستعتمد.

وقد عرضت بوليفيا أن تبذل قصارى جهدها، إلى جانب الدول الشقيقة، لكفالة نجاح هذا الحدث الهام في نصف الكرة، وهي على يقين من أن تضامن الدول الأمريكية سيؤدي إلى نتائج إيجابية.

ويضم جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة أكثر من ١٦٠ بندا تتميز بأهمية خاصة للمجتمع الدولي. وحكومة بلدي على استعداد للمشاركة على نحو بناء في النظر في كل بند منها والتوصل إلى حل بشأنه.

إننا نهتم بمشاكل السلم والأمن الدوليين ونثق أن منظومة الأمم المتحدة ستسهم مساهمة فعالة في إيجاد حلول للصراعات والحروب التي تجتاح أجزاء كثيرة من العالم.

وكما قلت في مناسبة سابقة، فإن بوليفيا ترى أنه يمكن تفسير كثير من حالات الصراع ببقاء المشاكل الاجتماعية والوطنية دون حل، وبتراكم مشاعر الظلم والاستياء التي تعود إلى عهد بعيد، وبالمصالح الجغرافية السياسية والاقتصادية التي ظلت لعقود تغذي المواجهة من الخارج ومن الداخل، وفوق كل شيء، بعدم قدرة الحكومة على التعاون الفعال الذي يمكن عن طريقه توفير حلول سلمية في الوقت المناسب لأضخم المشاكل الوطنية.

وبوليفيا، بصفتها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، تحتفظ بمبادئ الميثاق في أعماق روحها الوطنية وتنتهج سياسة تعترف، بهذه المنظمة العالمية وتدعمها. وفي السنوات الأخيرة أسهم بلدي في قوات عملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وكذلك في عمليتي مراقبة الانتخابات في السلفادور وموزامبيق. ونحن على استعداد للمشاركة أيضا في ترتيبات القوات الاحتياطية للأمم المتحدة. وبالنسبة لهائتي، فقد تشرفت بوليفيا برئاسة الفريق المخصص المكون من وزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية، وأسهمت بأفراد شرطة أثناء المرحلة الأولى من التطبيع الديمقراطي لتلك الدولة الشقيقة. وتنوي بوليفيا أن تواصل المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة لتعزيز السلام والتعاون الدوليين.

وفي هذا الصدد، يسرني أن ألاحظ أن بلدي يتمتع بعلاقات دبلوماسية ممتازة منذ فترة طويلة مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وأنه يضطلع بدور نشط في حركة عدم الانحياز التي احتفلنا للتو بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لانشائها بالإعراب عن ثبات إيماننا وتعاوننا السياسي المستمر.

إننا نعاني من نفس المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية والدول غير الساحلية والدول الصغيرة في أنحاء العالم. وصادقتنا الراسخة مع جميع بلدان أمريكا وأفريقيا وآسيا وأوروبا وأوقيانوسيا مكنتنا من استخلاص الدروس من تجاربها الهامة وتفهم مشاكلها العديدة بصورة أفضل. وإذا كانت الدول الشقيقة الممثلة هنا ترى من الملائم أن تشرفنا بثقتها، فإن بوليفيا تتعهد بأن تضع تفانيها الخاص في خدمة المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن.

وإذ نقرب من نهاية القرن العشرين، ونستعد لاستقبال قرن جديد وألفية جديدة، لا يمكن أن تتجاهل الشعوب والأمم وجود اتجاهات ضاربة الجذور نحو البحث عن نظم جديدة لم تطرق من قبل للتعايش السلمي.

وفي هذا السياق لا بد لنا من ضمان مشاركة الدول الصغيرة بنشاط، على الساحة الدولية، في تعزيز

القديمة ووضع الشروط لتحقيق سلام عادل ودائم، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى حدود آمنة للجميع ووضع حل حاسم للحالة من خلال إنشاء دولة فلسطينية. ويجب أيضا أن نجد حلا لقضيي القدس ومرتفعات الجولان، كما ينبغي صيانة وحدة أراضي كل دول المنطقة وسيادتها الكاملة.

ويسعدنا في واقع الأمر أن البوسنة والهرسك قد بدأت السير على طريق جديد نحو التفاهم والوحدة وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة.

والدول الشقيقة في آسيا تقدم لنا أمثلة رائعة على إمكانيات وفرص تحقيق التنمية الاقتصادية المتسارعة. ونجاحها يبعث فينا الثقة، ونحن متأكدون أن هذه الدول ستطبق هذه الحكمة نفسها في الاهتمام إلى حلول للمشاكل الاجتماعية والسياسية التي لا يزال يواجهها بعض منها.

ونحن مقتنعون بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي اعتمدها الجمعية العامة في ١٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام، تمثل معلما على الطريق المؤدي إلى القضاء التام على الاسلحة النووية. وقد وقعت بوليفيا على أوراق الانضمام إلى المعاهدة الجديدة، وتأمل أن تستكمل الاجراءات الدستورية للموافقة والتصديق عليها خلال وقت قصير نسبيا.

ونؤكد بنفس القوة الحاجة إلى حظر استعمال وانتاج الألغام المضادة للأفراد، التي تجر وراءها أثرا من الدماء بين شعوب العالم.

إن البنود الاقتصادية والاجتماعية المعروضة على الجمعية تستحق اهتمامنا الشديد أيضا، فهي جزء من المهام الأساسية للأمم المتحدة وللتعاون الدولي. ووفقا لنظرتنا إلى الساحة الدولية، فإن المسائل المتعلقة باحترام حقوق الإنسان وبالتنمية الديمقراطية في كل البلدان أمور لها أولوية عليا أيضا.

وكما يدرك الممثلون، تقدمت بوليفيا بترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨، وستجري الانتخابات الخاصة بذلك أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

كما أن رئيس وزراءكم، السيد مهاتير محمد، صديق عظيم للشعب الناميبي. فصوته البليغ المسموع يوضح القضايا الساخنة التي ينادي بها الجنوب، كما يحدد بكل جلاء أساس الحوار بين الجنوب والشمال فضلا عن العمل الحيوي الذي تضطلع به مجموعة الـ ٧٧ والصين، من أجل البلدان النامية.

وسلفكم أيضا، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، احتفظ لنفسه بمكانة شرف في سجلات التاريخ عندما ترأس الجمعية العامة في دورتها التذكارية الخمسين. وإني أثنى عليه لجهوده القيمة وإسهامه البناء.

أما أميننا العام اللامع، السيد بطرس بطرس غالي، فقد كان نصيرا متفانيا لميثاق الأمم المتحدة ومصالحا حازما، وداعيا لا يعرف الكلل من أجل السلام والتنمية الاجتماعية وحفظ السلام في كل ركن من أركان العالم. ولا تزال أفريقيًا على ثباتها في تقديرها العالي للأمين العام، وتقديرها لجهوده الدؤوبة في سبيل تحقيق السلام ومستقبل أفضل للبشرية، وهي رؤية تتشاطرها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز.

في آخر مؤتمر قمة عقدته منظمة الوحدة الأفريقية، أبدى الزعماء الأفارقة وحدة وتضامنا في تأييدهم لإعادة انتخاب السيد بطرس بطرس غالي لفترة ثانية أمينا عاما للأمم المتحدة. وناميبيًا تساند ذلك القرار.

لقد كانت الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة احتفالا بنجاح الأمم المتحدة وصلابتها. وكانت، في الوقت ذاته، احتفالا بانتصار إرادة وتصميم زعماء العالم ومواطنيه على السوء على دحر الطغيان والهيمنة والفقر والامية والظلم الاجتماعي والتخلف من وسط وفرة في الثروات والمعارف التي يفيض بها العالم.

وفي تلك المناسبة قال الرئيس نوجوما ما يلي من فوق هذا المنبر في العام الماضي:

حلم البشرية في جعل الكل في واحد. وهذا لن يحدث إلا عندما تكون قواعد اللعبة محددة بوضوح ونافذة، وفي ظل صكوك عالمية فعالة. وعندها فقط، وفي ظل وجود واحترام القانون الدولي والعدالة والمؤسسات التي تجسدها، يمكن للشعوب والأمم والدول أن تعثر على النجم الهادي الممكن الوحيد الذي ينير لها الطريق. وإلا فسيكون قد كتب عليها أن ترزح تحت أشكال جديدة ومشؤومة من العبودية الحديثة. وهذا ما يدعو بوليفيا إلى أن تؤمن اليوم أكثر من أي وقت مضى بأهمية وجود الأمم المتحدة، وستبذل قصاراها للدفاع عنها وتعزيزها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أبلغ الجمعية بأن ممثل بالاو طلب الاشتراك في المناقشة العامة. وبما أن قائمة المتكلمين قد أقيمت يوم الأربعاء الموافق ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، فهل لي أن أسأل الجمعية إن كان لديها أي اعتراض على إدراج ذلك الوفد في قائمة المتكلمين في المناقشة العامة؟ وإذا لم أسمع أي اعتراض فسأعتبر أن بالاو ستدرج في قائمة المتكلمين.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية ناميبيا، سعادة السيد ثيو بن غوريراب.

السيد غوريراب (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن انتخابكم، سيدي الرئيس، لهو إشادة في محلها بكم شخصيا على صفاتكم المعروفة كدبلوماسي محنك، وبماليزيا على دورها البناء في الشؤون العالمية، ونجاحها المرموق في تحقيق التنمية الاقتصادية والتكامل الاجتماعي في الداخل.

ولا يمكنني أن أغفل الدور الماهر والحاسم الذي اضطلعت به أثناء رئاستكم لمجلس الأمن دفاعا عن مصالحنا ضد المحاولات التي كانت ترمي إلى اضعاف فعالية فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا. ولقد تكاتف بلدانا منذ ذلك الحين في علاقات تعاونية تزداد قوة يوما بعد يوم. أهنئكم وأتمنى لكم كل النجاح في مهمتكم الجسيمة.

وتخصيص الموارد يمكنها أن تطلق قوى الإبداع لدى الإنسان والصناعات من أجل التنمية والتقدم الاجتماعي.

ولهذه الأسباب تصر ناميبيا على نزع السلاح النووي الكامل بجميع جوانبه. ومنذ أيام وقّعتُ معاهدة الحظر الشامل للتجارب نيابة عن جمهورية ناميبيا، ليس نتيجة اقتناع كامل وإنما لتشجيع العمل الجاري نحو نزع السلاح، واضعا في الاعتبار فتوى محكمة العدل الدولية البناءة التي جاءت في وقتها تماما بشأن الأسلحة النووية، وكذلك معاهدات بيليندايا، وراوتونغا وتلاتيلوكو التي أنشئت بمقتضاها مناطق خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية على التوالي.

إن أفريقيا تنزف، وكذلك أرواح شعوبنا، الشعوب الأفريقية، تحترق في بؤس وأذى متعمد. وإنسانيتها وأرواحها الغالية جردت من الكرامة ومن الجدارة. فإلى متى سيسمح لهذا الوبال والتجريد من الصفات الإنسانية أن يستمر في الصومال، وبوروندي وأماكن ممزقة أخرى في أفريقيا؟

إن بصيص الأمل في ليبيريا الذي ولّده اتفاق السلام المبرم مؤخرا، الذي عملت من أجله الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتنصيب السيدة روث بيري أول رئيسة دولة في أفريقيا على الإطلاق، يجب ألا يختطفه مرة أخرى منتزعو السلطة عديمو الضمائر والمنتهزون السياسيون. بل يجب بدلا من ذلك أن يقدم إلى رئيسة الدولة المنصبة حديثا كل التأييد الذي تحتاجه للمضي على الطريق الوطني لإضفاء الطابع الديمقراطي وإجراء المصالحة والتعمير لصالح جميع الليبريين.

إن المشاركة والتعاون الطويلي العهد بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ينبغي أن يحدثا أثرهما على الحالة المواتية الآخذة في الظهور في ليبيريا بغية تثبيت التحول ومنع أية انقلابات عسكرية. وكما أن حفظ السلام لا يمكن أن ينجح دون اشتراك دولي، فإن بناء السلم والتعمير بعد انتهاء الصراع الاقليمي يعتمدان على التأييد الدولي حتى ينجحا. وهنا

"لقد عملت الأمم المتحدة خلال الخمسين سنة الماضية على خدمة الإنسانية، وذلك باعتبارها سوفا عالمية للأفكار العظيمة والعمل الجماعي". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٥، ص ١١)

وقال الرئيس نوجوما أيضا إن تعزيز السلم والأمن العالميين يعني انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، فضلا عن الدفع بالرقى الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. إنها التزامات حيوية لجميع الأمم والشعوب ولا بد من تحقيقها بالكامل. وهي تربط بيننا جميعا بوصفنا أفراد جنس بشري واحد، وباعتبار كل منا حافظا لأخيه.

وأنتم، سيدي الرئيس، كلفتم الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين؛ في خطاب القبول الذي أدلّيتم به يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بمهمة أعتقد أن مضمونها مغلف بهذه الكلمات التي يبدو أنها تردد ما سبق أن قاله قائدنا:

"وينبغي للأمم المتحدة أن تبدأ في وضع نفسها أمام الأمر الواقع، وأن تدفع بالقضايا الحاسمة، ولا سيما الفقر والظلم الاجتماعي، إلى صدارة المناقشة العامة والوطنية، فما الذي يمكننا من ذلك؟ هناك حاجة ماسة إلى الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء على أن تلتزم بمبدأي الديمقراطية والمساءلة. وطبيعة الممارسة الديمقراطية اللازمة لهذه العملية تستند إلى المداولات والمشاورات اليقظة لكي نقلل من التنازل إلى أدنى القيم في صالح ترجيح كفة أفضل الخيارات التي تحمي القيم العالمية". (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسين، الجلسات العامة، الجلسة الأولى، ص ٥)

ولا يمكنني إلا أن اتفق كل الاتفاق مع هذه المشاعر.

إنني لن أقتنع أبدا ولن أسلم على الإطلاق بالفكرة القائلة إن الأسلحة النووية تكفل سلام وأمن العالم والتنمية والرفاه والمساواة بين الأمة، بل على العكس من ذلك، إنني مقتنع بأن السلم، ونزع السلاح، والديمقراطية والتعاون المتعدد الأطراف

وفي هذا الصدد، نشجع مبادرات أخرى مطروحة حالياً ترمي إلى حظر الألغام المضادة للأفراد وكذلك العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به بعض البلدان في مجال إزالة الألغام بما في ذلك في ناميبيا. ولذلك تؤيد ناميبيا إدراج فرض حظر على الألغام البرية المضادة للأفراد في جدول أعمال الدورة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح بجنيف.

ومن أجل إضفاء الطابع الديمقراطي وإقرار المصالحة الوطنية، وحتى نخفف الأوضاع الحالية الصعبة والفوارق الاجتماعية التي تقوم على التمييز العرقي التي ورثناها من نظام الفصل العنصري، تناشد ناميبيا الأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي لمنحها وضع أقل البلدان نمواً. وحتى الآن لا يزال هذا النداء لا يلقى استجابة بصفة رئيسية، ولكن لكي نكون منصفين، ليس بشكل كامل. وبينما نجدد نداءنا، يجدر الاعتراف مع التقدير بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٤/٤٦، فيما يتعلق بمنح ناميبيا مساعدة تماثل في نطاقها المساعدة المقدمة إلى أي بلد من أقل البلدان نمواً، مما ساعد ناميبيا ببعض الطرق البناءة. وقد أمكن ذلك بفضل بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأيضاً بعض الوكالات المتخصصة. ونحن نشكرها على دعمها لمد فترة تقديم مساعدة تماثل في نطاقها المساعدة المقدمة إلى أي بلد من أقل البلدان نمواً لمدة ثلاث سنوات إضافية.

ونحن نرى كما يرى معظم الآخرين أن النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتنمية الموارد البشرية والمساواة بين الجنسين يجب أن تكون أمورا ملموسة وجيدة في محتواها كأسلحة حاسمة ضد التفكك الاجتماعي والصراعات.

وقد تناول قادة العالم بلا استثناء وبطريقة أو بأخرى في العام الماضي في الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، مسائل التحول الديمقراطي وإعادة الهيكلة وتنشيط الأمم المتحدة. وكان ذلك في محله تماماً. فالإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة كان مطلوباً بالفعل منذ عقود مضت.

تتحقق فائدة الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلم للجميع.

إن السيد سالم أحمد سالم الأمين العام الذي يعمل باقتدار وتفان، تواق إلى العمل في حل حالات الصراع هذه باستخدام آلية حل الصراعات وإدارتها وتسويتها، إلا أنه تنقصه الموارد، بما في ذلك الأفراد، وكذلك القدرة المناسبة لأداء العمل. وستواصل ناميبيا الاسهام بنصيبها بالرغم من وسائلها المحدودة. ونحن نحث المجتمع الدولي على تقديم مساعدة سخية إلى منظمة الوحدة الأفريقية لهذا الغرض.

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات مرض قاتل مروع يمزق النسيج الاجتماعي للمجتمع. وأمراء المخدرات أعضاء عصابات من ذوي السمعة السيئة لا يختلفون عن أولئك المسؤولين عن الجريمة المنظمة، ويسيطرون بوسائلهم المفسدة على الحكومات ودوائر الأعمال والمجتمع المدني، مستهدفين الشباب والطلاب بل حتى الأطفال الصغار. والدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقعت مؤخراً بروتوكولا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات في منطقتنا واتفقت على تنسيق جهودها لإنفاذ القانون في مكافحة هذا الشر بشكل جماعي.

اليوم زاد خطر الموت بسبب الألغام البرية المضادة للأفراد في أجزاء عديدة من العالم بشكل كبير. وهذا الخطر موجود في الجنوب الأفريقي أيضاً، في أنغولا بصفة أساسية، ولكن أيضاً في موزامبيق وناميبيا. وهذا مجال آخر توحد فيه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي جهود أعضائها باتخاذ مبادرات إقليمية في هذا الشأن.

إن التعاون بين الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي مكننا من الاستفادة من الموارد والخبرات للتعامل بشكل أكثر فعالية مع هذه المشكلة البالغة الخطورة. ولهذا ترحب ناميبيا بالمبادرة التي طرحها في هذا الشأن زميلي السيد كلاوس كينكل، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وتؤيد برنامج عمله المكون من سبع نقاط بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد.



وإلى جانب إعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين المستمر بالتعاون بين بلدان الجنوب وتعزيزه، فإنها جددت في تقريرها الأخير دعوتها إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عادل ويمكن التنبؤ به ليكفل الدمج الكامل لاقتصادات الجنوب في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي الناشئ.

ولتحقيق هذه الغاية يعلق الجنوب أهمية كبيرة على المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وناميبيا تؤيد هذا الاجتماع بشدة.

وقد بعث اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني في عام ١٩٩٣ وإنشاء السلطة الفلسطينية الأمل في سلام دائم في الشرق الأوسط. ولكن للأسف جاءت إراقة الدماء والعداوات تهدد من جديد بعرقلة عملية السلام في الشرق الأوسط.

ولا يستطيع رئيس الوزراء نتنياهو والرئيس عرفات أن يتحملا ضياع دقيقة أخرى من عملهما. فلا بد أن يعقد دون إبطاء اجتماع عاجل بينهما وأن يتخذا إجراء مشتركا وأن يصبح ذلك أمرا روتينيا، لإنهاء حلقة العنف المفرغة. والخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي الإنهاء الفوري لإنشاء مستوطنات جديدة ولأعمال الإنشاء في مدينة القدس القديمة. وينبغي أن يلقي الذين بادروا بعملية مدريد السلمية والذين أيدوها، بثقلهم للعمل نحو استعادة الشراكة من أجل تسوية شاملة وعادلة ودائمة لخير جميع الأطراف في الشرق الأوسط، ولا سيما لممارسة الفلسطينيين لتقرير مصيرهم وإنشاء دولة مستقلة لهم.

وطبيعي ألا ننسى البوسنة. فناميبيا ترجو أن يستمر التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن وأن يقود في نهاية المطاف إلى سلام دائم ومصالحة دائمة في المنطقة.

ولا تستطيع ناميبيا أن تكون لها أكثر من شخصية بالنسبة لتقرير المصير وتصفية الاستعمار. فالصحراء الغربية تنادي بأعلى صوتها طلبا لتقرير المصير وتصفية الاستعمار. وما لم يتحقق هذان الهد فان

وبينما لا تزال عملية الإصلاح ذاتها في بدايتها فإن زخمها يبدو أنه قد انحرف لسبب أو لآخر.

والموقف المشترك لمنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز وسائر الهيئات والأفراد ذوي الذهن المتفتح، يقوم على أساس مبدأ التمثيل المتساوي، والشفافية في اتخاذ القرارات في منظماتنا على المستويات كافة.

وفي هذا السياق تستحق بلدان أفريقيا وآسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أن يخصص لها مقعدان دائمان على الأقل في مجلس الأمن مع زيادة مواكبة في المقاعد غير الملائمة، بروح من الديمقراطية والإنصاف. وقد أعربت ناميبيا بالفعل في عدد من المناسبات عن موقفيها بشأن إضافة اليابان وألمانيا عضوين دائمين في مجلس الأمن، ولكن ذلك ليس بمعزل عن التمثيل المتوخى للقرارات الثلاث سالفة الذكر.

وفي الوقت نفسه، ترى ناميبيا أن واضعي ميثاق الأمم المتحدة لم يقصدوا أن تكون الجمعية العامة أداة ثانوية لأي من الأجهزة الرئيسية الأخرى. فما هي إلا برلمان عالمي من أعضاء متساوين لهم نفس الشواغل بالنسبة للسلم والأمن العالميين، ولبقاء البشرية ورخائها.

ولذا من المنطقي ألا ينتهي إصلاح الأمم المتحدة إلى جعل الجمعية بمثابة خاتم مطاطي لأجهزة رئيسية أخرى سواء أكان ذلك مجلس الأمن أم المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونود في النهاية أن نرى منظومة الأمم المتحدة حسنة التوازن تكمل أجهزتها ومؤسساتها بعضها بعضا.

وتعددية الأطراف هي جوهر منظومة الأمم المتحدة. فينبغي عدم تغيير القرارات التي تتخذها أغلبية الدول الأعضاء، لمصلحة القلة عن طريق أوامر إدارية. وليترك الأمر للجمعية العامة ذاتها، إذا كان ذلك ضروريا، لإعادة النظر أو إجراء تغيير في أي نشاط برنامجي أو متطلبات وظيفية سبق اعتمادها.

وقبل أن أنهي اسمحو لي أن أقول إن أحد التحديات المستمرة في وجه الأمم المتحدة، الآن وفي القرن القادم، هو أن تعيد تنشيط التعددية بوصفها حجر الأساس للعلاقات الدولية والتعاون البناء في النظام العالمي الصاعد.

إن النظام العالمي الجديد هذا لا يمكن أن تبنيه عقلية من مخلفات الحرب الباردة، تتميز بالمواجهة وبالتدخل العسكري وبالحصار الاقتصادي وبالاغتيال السياسي. فليس لتلك العقلية مكان في عالم اليوم الذي هو عالم التعاون والتجارة المفتوحة.

إن الجمعية العامة، الممثلة فيها جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، هي المحفل الأمثل لحل تضارب المصالح بين من يملكون ومن لا يملكون، مسترشدة في ذلك بمبادئ المساواة والعدل والإنصاف للجميع.

وأخيرا اسمحو لي أن أنهي حديثي بالعبارات الختامية التي أدلى بها الرئيس نوجوما هنا في العام الماضي:

"إن المستقبل ملك للشباب والأطفال. وواجبنا الجماعي يجب أن يكون تعزيز رؤيتهم لمستقبل سلمية مزدهر يسوده الوثام بروح من الأخوة والتعاون". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٥، ص ١٢)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد علي العطاس، وزير الشؤون الخارجية في أندونيسيا.

السيد العطاس (أندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أشعر بسرور شديد إذ أوجه تهاني وفدي القلبية إليكم سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العمومية في دورتها الحادية والخمسين. إننا نشعر برضى عظيم إذ نرى ممثلا بارزا لبلد مجاور شقيق وعضو زميل لنا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، مترئسا اجتماعاتنا. إن انتخابكم لهذا المنصب

بالكامل لا تستطيع أفريقيا والأمم المتحدة أن تتباهيا بالتحريير السياسي الكامل لقارتنا الحبيبة.

وترحب ناميبيا بالصلوات رفيعة المستوى التي بدأتها المملكة المغربية وجمهورية الصحراء الديمقراطية العربية. وأود أن أحثهما على إبقاء وتنشيط هذه المحادثات السياسية المشجعة. وأعتقد أن الغاية التي ننشد بلوغها جميعا هي إجراء استفتاء برعاية الأمم المتحدة لا يتمكن فيه سوى الصحراويين الحقيقيين من التعبير عن إرادتهم الحرة وتقرير مصيرهم.

وقد ورد في التقرير السنوي للأمين العام سرد مستكمل ومسهب عن أنغولا. وقدم زميلي فينانسيو دي مورا، وزير خارجية أنغولا إلى الممثلين في بيانه الهام في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أمام هذه الجمعية معلومات إضافية مفيدة عن الحالة المقلقة في بلده بما في ذلك القضايا الدستورية والسياسية.

ومن الصعب أن أضيف شيئا إلى هذه المعلومات. بيد أن آلام اخواننا وأخواتنا الأنغوليين، فضلا عن الأطفال، أمر يهم ناميبيا إلى أقصى حد. والاهتمام الآخر الذي يساورنا في ناميبيا هو بشأن الاقتراب السريع لأجل وجود بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الثالثة)، وبشأن الآثار المالية الناشئة عن العوائق والتأخيرات التي ما برحت تنبت في تنفيذ بروتوكول لوساكا. ومهما كان الأمر تشعر ناميبيا، بحكم رابطة الدم والمصير المشترك، بأن إلزاما عليها أن تقف إلى جانب أنغولا. ولذا فإن فيلقنا العسكري في إطار بعثة التحقق الثالثة سوف يظل في أنغولا إلى أن تتم مهمة البعثة بشكل مرض.

وفي هذا الأسبوع سيجتمع في لواندا، تحت رئاسة مشتركة يتولاها الرئيس روبرت موغابي، زعماء الهيئة المعنية بالشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لتبادل الآراء حول الوضع المتأزم في أنغولا وأثره على المنطقة والأمم المتحدة والعالم بصفة عامة. وسوف يحضر الرئيس نوجوما هذا الاجتماع الجوهرى، الذي يأتي في الوقت المناسب.

عجب أننا بدأنا من جديد، بعد انتعاش الأمل مؤقتاً، نشعر بمشاعر الاحباط والتعرض المشترك للمخاطر.

إن التحدي الأساسي في زمننا هو إذن أن نوجد نظاماً أكثر فعالية لإدارة الشؤون العالمية، لنستطيع التصرف في مطالب ونوايب العولمة والترابط. وعلى نحو ما نوه بذلك بيان أصدره حديثاً ١٦ رئيساً من رؤساء الدول أو الحكومات، بما فيهم رئيس جمهورية أندونيسيا، ينبغي للأمم أن ترتفع فوق مستوى اهتماماتها المباشرة، وتركز على مصالحها المشتركة على المدى الطويل، وتقطع أرضاً جديدة. والأمر يحتاج إلى مبادرات بناءة، وينبغي إعادة تأكيد تعددية الأطراف وتعزيزها.

وحتى التعاون العالمي لا يمكن أن يلبي احتياجات وتوقعات الناس إذا لم تكن هناك أمم متحدة ذات قوة أكبر، كي تحقق التماسك في ذلك التعاون. ولذا فإن إدارة شؤون العالم، كي تكون فعالة ومقبولة للجميع، ينبغي أن تصاغ على أساس أن تكون الأمم المتحدة هي آليتها الرئيسية ومصدر شرعيتها. ومن ثم أصبح انعاش هذه المؤسسة الدولية، بعملية شاملة لإعادة الهيكلة وتحقيق الديمقراطية في هيئاتها ومهامها الرئيسية، أصبح أمراً محتماً.

ومن الأهمية القصوى أن تعمل الجمعية العامة بفعالية، وهي أعلى جهاز للتداول وصنع القرار داخل منظومة الأمم المتحدة. وإن تعزيز دور الجمعية العامة هو في حقيقة الأمر منطلق أساسي للعملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها.

ومن المهم بنفس القدر إصلاح مجلس الأمن كيما يعكس الوقائع المعاصرة وكيما يتكيف ومصالح البلدان النامية وشواغلها، وهي التي تمثل الأكثرية الساحقة في المنظمة. ومن المفارقات وأوجه الشواذ السافر أن أوروبا ممثلة تمثيلاً مضطرباً، وآسيا ممثلة تمثيلاً مجحفاً وأن أفريقيا وأمريكا اللاتينية ليستا ممثلتين على الإطلاق في صفوف الأعضاء الدائمين في المجلس. ونرى أن الأعضاء الدائمين الجدد ينبغي اختيارهم ليس فقط على أساس التمثيل الجغرافي العادل، بل أيضاً على أساس معايير من قبيل الوزن السياسي والاقتصادي والديمقراطي، وقدرتهم وسجلهم المثبت

السامي هو أيضاً اعتراف أنتم جديرون به حقاً بخصالكم الشخصية وبإنجاز اتكم المهنية، وكذلك بدور ماليزيا ومكانتها في الشؤون الإقليمية والعالمية.

وهل لي أن أوجه تهانئي أيضاً إلى سلفكم، السيد ديوغو فريetas دو أمارال، ممثل البرتغال، على توليه رئاسة الدورة الخمسين التاريخية بمقدرة تامة؟

واسمحولي أن أنتهز هذه الفرصة لأثني على الأمين العام بطرس بطرس غالي، لإنجازاته العديدة وجهوده التي لا تكل في خدمة قضية السلم والتنمية، وللحفاصة التي يوجه بها المنظمة خلال هذه الأوقات الحافلة بالتحديات.

خلال الاحتفال في العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين لمولد الأمم المتحدة، لاحظنا انتعاش الأمل والتفاؤل بين صفوف المجتمع الدولي، عندما كنا نستعرض إنجازات المنظمة العالمية، التي تحققت على الرغم من القيود الكثيرة التي كانت تغل يدها. وجددنا الإعراب عن عزمنا على تعزيز الأمم المتحدة وأعدنا تكريس أنفسنا لرؤية السلام العالمي التي ألهمت تأسيس الأمم المتحدة، وكذلك للمثل العليا والمبادئ المدرجة في ميثاقها. إن خطوة إعادة التكريس تلك، جاءت في أوانها وكانت أمراً لازماً. ذلك أن العالم، منذ انتهاء الحرب الباردة، وقع في براثن تغييرات جسيمة أسفرت عن تحديات جديدة واتجاهات متضاربة في العلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه تراءت صور جديدة وتعمق شعور الترابط فدفع البلدان إلى تصميم أنماط من التعاون أكثر واقعية وأشد تحقيقاً للمنفعة المتبادلة.

ولئن كانت تلك التطورات قد أنعشت توقعات تحقيق عالم يسوده المزيد من السلم والأمن، فإن الواقع المر هو أن كوكبنا لا يزال بعيداً عن أن يكون مكاناً سلمياً. فالنزاعات العنيفة لا تزال توبئ أنحاء عديدة من العالم. وتكافح الدول - الأمم والمؤسسات الدولية كفاح المستميت للتكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية التي تغيرت ولا تزال تتغير عميقاً. وأسلحة الدمار الشامل لا تزال تهدد تهديداً شديداً بإحداث كارثة عالمية. ونظراً لكل ذلك، فليس من

وإزالة جميع الأسلحة النووية في نهاية المطاف ضمن إطار زمني محدد. وفي هذا الصدد، يحدوني الأمل في أن الفتوى التي أصدرتها مؤخرا محكمة العدل الدولية بشأن عدم قانونية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ستكون حافزا لتحقيق هذا الهدف.

والبلدان العشرة في جنوب شرقي آسيا قدمت مؤخرا مساهمة كبيرة في قضية نزع السلاح النووي. فأثناء انعقاد قمة بانكوك التاريخية لرابطة دول جنوب شرقي آسيا، وقّع الزعماء السبعة لتلك الدول، بالإضافة إلى زعماء لاوس وكمبوديا وميانمار، معاهدة إعلان منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتسعى رابطة دول جنوب شرقي آسيا الآن إلى النفاذ المبكر للمعاهدة. ويحدونا الأمل، في أن تصادق الدول النووية عما قريب على المعاهدة بالانضمام إلى بروتوكولها. وبإبرام معاهدات لإعلان مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا، بالإضافة إلى معاهدات انتاركتيكا، وراوتونغا وتلاتيلوكو، يكون جزء كبير من نصف الكرة الجنوبي قد تخلص من التهديد النووي. أما بالنسبة للأسلحة الكيميائية، فيسعدني أن أبلغ الجمعية العامة بأن إندونيسيا بلغت الآن المرحلة النهائية من عملية المصادقة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وثمة تطور إيجابي حدث قبل بضعة أيام تمثل في التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بعد عامين ونصف من المفاوضات الشاقة في مؤتمر نزع السلاح. والحق، أن المجتمع الدولي شدد بصورة مستمرة، لثلاثة عقود خلت، على ضرورة إبرام هذه المعاهدة بغية وقف انتشار الأسلحة النووية أفقيا ورأسيا. وتحظر المعاهدة تفجيرات التجارب النووية من جانب جميع الدول وفي جميع البيئات إلى الأبد، وتضمن فعالية الحظر وإمكانية التحقق منه وتتيح أساسا جديدا لتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد لها.

ولكن، وبعد أن أصبحت المعاهدة واقعا ملموسا عن طريق الحلول التوفيقية الواسعة النطاق، فإنها

في الإسهام بتعزيز السلام والأمن والتنمية، إقليميا وعالميا، والتزامهم بتحمل المسؤوليات المترتبة على العضوية الدائمة.

ويجري الآن إعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتكون له علاقة أكثر دينامية مع الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة. ومع ذلك، وللأسف، فإنه ما زال عاجزا عن الاضطلاع بدوره الاسم بصورة فعالة، ولا سيما في مساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التكيف مع مطالب العولمة المعقدة. وإن الإصلاحات والتعديلات التي تجري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي تعزيزها على نحو أكبر من أجل تقوية تعاونه ليس فقط مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى وإنما أيضا مع وكالات دولية هامة مثل مؤسسات بريتون وودز.

إلا أن كل هذه الجهود لإعادة تنشيط وإصلاح الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها لن تجدي نفعا إذا عانت الأمم المتحدة في نهاية المطاف من العسر المالي. وإذا استمرت الضائقة المالية الحالية - وستستمر ما دامت بعض الدول الكبرى الأعضاء ترفض دفع مساهماتها الملزمة بها قانونيا - فهناك خطر حقيقي باختيار عمليات حفظ السلام وإضعاف العديد من الجهود التي تستهدف صون السلم والأمن. وإن عمل الأمم المتحدة بعينه يمكن أن يتعرض لإضعاف شديد ويمكن أن تتعرض للخطر الشديد أهداف عملية الإصلاح. ولا يمكن إصلاح أية منظمة بتجويعها. ومن السخرية أن البلدان التي تلج أكثر من غيرها على إجراء التخفيضات والإصلاحات هي نفسها التي رفضت تمويل ميزانية التقشف الجديدة. فلأكثر من خمسة عقود، ما فتئت الأمم المتحدة والمؤسسات المتصلة بها مضطلة بطائفة ضخمة من الأنشطة التي تمس كل جانب من جوانب حياة الشعوب في أرجاء العالم. وإذا كان لا بد أيضا من وقف تلك الأنشطة الحيوية بسبب العسر المالي الذي تعانيه المنظمة، فإن ذلك سيمثل مأساة إنسانية هائلة.

وإن الترسانات النووية ذات القدرة التدميرية الهائلة ما زالت تشكل خطرا على الحياة على الأرض. ونعتقد أن الأوان قد آن لمؤتمر نزع السلاح لكي ينشئ لجنة خاصة للتفاوض بشأن برنامج لنزع السلاح النووي

الانسحاب غير المشروط لإسرائيل من مرتفعات الجولان السورية وجنوب لبنان يشكل شرطا لا غنى عنه من أجل تحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة.

والانتخابات التي أجريت مؤخرا في البوسنة والهرسك، والتي تيسرت بوقف الأعمال القتالية نتيجة اتفاق دايتون واتفاقات باريس للسلام، قد اقتربت بالبلاد من المصالحة ومهدت السبيل أمام إقامة مؤسسات وطنية دائمة.

غير أننا نشعر بالقلق من أن نتائج الانتخابات، ولاسيما في المناطق التي يسيطر عليها الصرب، قد تؤدي الى إضفاء الطابع الشرعي على الفصل العرقي. ولهذا يتعين على المجتمع الدولي أن يضمن وحدة وسلامة أراضي البوسنة والهرسك كمجتمع متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق ومتعدد الأديان. ومن أجل أن يكون اتفاق السلام قابلا للتنفيذ، يجب إزالة العقبات أمام حرية الحركة والسماح للاجئين بحرية العودة الى ديارهم. ويجب أن ينهي زعماء البوسنيين الصرب سيطرتهم غير المشروعة على قطاعات من السكان والأراضي في ذلك البلد. ويجب أن يضمن أطراف اتفاق السلام تقديم أولئك الذين وجهت المحكمة الدولية اليهم الاتهام الى العدالة.

وفي منطقة الخليج، شهدنا مؤخرا عملا عسكريا من جانب واحد قامت به دول من خارج المنطقة، انطوى على التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو في الأمم المتحدة. ويود وفدي أن يكرر مرة أخرى التزامه الثابت بسيادة الدول وحرمة أراضيها، وفي هذه الحالة العراق. ومن الواضح أن الأعمال التي لا تتفق مع هذه المعايير والمبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول، الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ليست مقبولة. وأود أيضا أن أقتنص هذه الفرصة كي أحث العراق على التقيد الكامل بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في بداية هذا الشهر، تحققت نهاية سلمية لصراع استمر ربع قرن من الزمان في جنوب الفلبين بتوقيع اتفاق سلام بين حكومة جمهورية الفلبين وجمهورية مورو للتحرير الوطني، مع قيام اندونيسيا بدور الميسر بالنيابة عن اللجنة الوزارية السادسة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ويشكل هذا التطور الإيجابي، الذي

ما زالت تقصر عن الحظر الشامل الذي توخاه المجتمع الدولي لأمد طويل. وهي ما زالت تسمح بأكثر أشكال التجارب النووية تطورا: أي المحاكاة. ولذا فإنها ليست بالمعنى الدقيق، شاملة حقا ولا تتناول مباشرة مسألة نزع السلاح النووي. إلا أنها تحد من سباق السلاح النووي بجعل تحسين أو تطوير الترسانات أكثر صعوبة بالنسبة للبلدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البشرية لا يمكنها الاستغناء عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإن كان الكمال يعوزها. فتجربتنا الجماعية في مجال نزع السلاح تبين أنه إذا تجاوزنا فرصة قائمة لصالح فرصة أفضل لم تبرز بعد، فإننا نتسبب في تأخير باهظ الثمن وربما في نكسة يتعذر علاجها. ولئن كانت إندونيسيا قد وقعت على المعاهدة على هذا الأساس، فإنها تأمل خالص الأمل بأن تحظى المعاهدة في نهاية المطاف بتأييد جميع الأعضاء بحيث تصبح أداة فعالة تمكن من التحرك صوب الإزالة التامة للأسلحة النووية.

إن بؤر الصراع ما زالت قائمة في العديد من أجزاء المعمورة. وفي الشرق الأوسط تكاد عملية السلام توشك على الانهيار إذ برزت حالة بالغة التقلب والانفجار في الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل تهدد مرة أخرى بإعراق المنطقة بالعنف وسفك الدماء، وكنا نأمل بأن ذلك أصبح طوي الماضي. وإن العمل الاستفزازي الذي قامت به إسرائيل والمتمثل في فتح مدخل جديد إلى النفق الممتد على طول الحائط الغربي للمسجد الأقصى قد أثار مجابهة عنيفة أدت إلى وفاة وإصابة العشرات من المدنيين. ومما سبب تفاقم الحالة الصدام المسلح الذي لم يسبق له مثيل بين الجيش الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية. وليست هذه سوى الدلائل الأحدث عهدا على الترددي السريع للحالة بسبب نكوث إسرائيل عن التزاماتها السابقة وتراجعها السافر عن القيام بواجباتها بموجب إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣ والاتفاقات اللاحقة.

ولا بد من حمل إسرائيل على التقيد بإعلان المبادئ والاتفاقات اللاحقة واستئناف المفاوضات بحسن نية بشأن المسائل المتبقية والمركز النهائي للأراضي المحتلة، بما فيها القدس. ومرة أخرى، نؤكد أن التقدم على المسارين الإسرائيلي/السوري والإسرائيلي/اللبناني في المفاوضات، على أساس

أن تجري تكيفات هيكلية مثقلة في كثير من الأحيان بتكاليف إنسانية واجتماعية باهظة. وعلاوة على ذلك، لم تخفف العولمة من حالة انعدام التكافؤ وعدم التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية، بل إنها ربما تكون على العكس قد أدت الى تفاقمها.

ولا يزال الكثير من البلدان النامية، وهي محرومة من بيئة خارجية مواتية لجهودها الانمائية الوطنية، تعاني من الفقر والتخلف والكساد وحتى من النمو الاقتصادي السلبي. وفي كل سنة يموت ما بين ١٣ الى ١٨ مليون فرد، معظمهم من الأطفال في البلدان النامية، من الجوع ولأسباب متصلة بالفقر. وفي نفس الوقت، تبقى البلدان النامية مهمشة بعيدة عن عمليات صنع القرار الدولية التي تحدد طابع الحلول العالمية للمشاكل الاقتصادية العالمية التي تعصف بها.

وتعلمنا التجربة المؤثرة والعميقة لثلاثة عقود ونصف مضت أن هذه المشاكل لا يمكن حلها بالمسكنات المخفضة ولا بالإصلاحات المجزأة. ولما كانت المشاكل الكبرى للتنمية عالمية الطابع فلا يمكن حلها على نحو فعال إلا من خلال مشاركة عالمية جديدة من أجل التنمية تشترك فيها جميع البلدان المعنية سواء من الشمال المتقدم أو الجنوب النامي، على أساس المصلحة المشتركة والاقتراس المنصف للفوائد والمسؤولية.

لقد مضت أكثر من سنتين منذ اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ولكن الأمل في نظام تجاري تعددي منصف وشفاف ومنتقيد بالقواعد، كما يتجسد في منظمة التجارة العالمية، لم يتحقق بعد. وعلاوة على ذلك، نشعر بالانزعاج إزاء اتجاه بعض البلدان المتقدمة النمو نحو اللجوء الى شكل جديد من الحمائية تحت قناع ربط التبادل التجاري بمعايير العمل والشواغل الاجتماعية والبيئية الأخرى. فهذه الجهود لن تؤدي الى إلحاق الضرر بالبلدان النامية فحسب، ولكنها ستضعف في نهاية المطاف منظمة التجارة العالمية نفسها. ولهذا نطالب جميع الشركاء التجاريين بالامتناع عن زيادة أعباء جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر المقبل بمسائل غريبة على التجارة. دعونا ندعم سويا

سيحقق السلم والرخاء لجنوب الفلبين، خطوة هامة إضافية صوب جعل جنوب شرقي آسيا منطقة مستقرة سياسيا ومتناسكة اجتماعيا ومتقدمة اقتصاديا، قادرة باستمرار على مواجهة مشاكلها الخاصة بطريقتها الخاصة.

إننا نعيش الآن حقبة تتسم بطابع العالمية والتكافل، حقبة مليئة بالتحديات ولكنها مليئة أيضا بالأمل. ولم يكن مجيئها سرا. فقد كانت تزحف علينا منذ بعض الوقت، نتيجة للتقدم السريع في العلم والتكنولوجيا، ولاسيما في الاتصالات والنقل. وإن نهاية الحرب الباردة وتفكيك حواجز سياسات التكتل والتناحرات العقائدية أطلقا العنان لظاهرة العولمة بكل قوتها. ومنذ ذلك الوقت، ارتفعت معدلات التجارة العالمية والانتاج الى مستويات جديدة، بينما تتحرك السلع والأشخاص ورأس المال من بلد الى آخر بدرجة من الحرية أكبر من أي وقت مضى. وبهذا أثارت العولمة آمالا للإنسانية في رؤية عالم جديد حافل بالفرص وبدرجة أكبر من الرخاء المنصف.

وليست هذه الآمال بدون أساس. فالبلدان المتقدمة، في ظل اقتصاد عالمي يتعافى تدريجيا من الكساد، حققت، وفقا لوثيقة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٦، نموا في إجمالي الناتج القومي يبلغ اثنين في المائة. أما البلدان النامية فقد سجلت نموا ملموسا يبلغ ستة في المائة، بينما حققت المحركات الاقتصادية لدول شرق وجنوب شرقي آسيا نموا مذهلا يبلغ ثمانية في المائة. هذه الاقصادات التي تحركها التجارة هي التي استفادت أكبر استفادة من العولمة.

ومع ذلك، فإن المخاوف من العولمة لها ما يبررها أيضا. ففي بيئة خارجية ليست للبلدان النامية أي سيطرة عليها، يمكن أن تؤدي العولمة الى توسيع فجوة الرخاء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتبينت أيضا، في الماضي غير البعيد، حقيقة أن العولمة يمكن أن تؤدي الى الكارثة عندما أدت العمليات العالمية في الأسواق المالية الى حالة من عدم الاستقرار والتقلب بعثت بموجات هزت النظم النقدية للبلدان النامية. وقد وجد الكثير من البلدان النامية، في جهودها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، أن من الضروري

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تركويست (جزر البهاما).

لقد كرسنا أنفسنا بالفعل لمسألة ألا يكون الشعب هو المستفيد من التنمية، فحسب، بل وأن يعطي أيضا كل فرصة ممكنة ليصبح واضع أسس التنمية التي يريد لها لنفسه. وينبغي لنا في الوقت نفسه أن نتصدى، من خلال اتخاذ إجراءات دولية ملموسة ومتضافرة، لمشكلة التجارة العالمية بالمخدرات غير المشروعة وأشكال أخرى للجريمة عبر الوطنية. ويجب قبل كل شيء أن نواصل التصدي لمشكلتي الفقر والتخلف، ويجب أن نلزم أنفسنا الزاما كاملا بالمشاركة الحقيقية.

ولعل هذا القرن الذي يوشك على الانتهاء سيذكر على السواء بوحشية الحروب التي شهدتها وبالإنجازات الهائلة التي أحرزها في العلوم والتكنولوجيا - على الرغم من أن افتخارنا به ينبغي ألا ينبني على هذه الإنجازات فقط. وإنني أرى أن ما يجعل هذا القرن قرنا خاصا هو حقيقة أنه خلال هذا الوقت، بدأ الجنس البشري حقا يحتضن فكرة أن الفقر ليس جزءا حتميا من حياة البشر، بل إن بالامكان التغلب عليه وإزالته عن وجه الأرض. ولدينا الموارد الطبيعية والقدرة العقلية والتنظيمية من أجل النجاح في تلك المهمة. والسؤال دائما هو ما إذا كانت عندنا الإرادة السياسية للقيام بذلك، وما إذا كان لدينا الاهتمام والرؤيا الكافيان لانتشار مشاركة عالمية عادلة من أجل التنمية - بغية الكفاح على نحو متضافر ضد الفقر، وهو الكفاح الذي سيعطي معنى أعمق وأزهي للعولمة والتكافل. وأعتقد أن الجواب يقع إلى حد كبير في أيدي الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطى الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في بنن، سعادة السيد بيار أوشو.

السيد أوشو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أوجه إلى الرئيس، على غرار المتكلمين الذين سبقوني إلى هذه المنصة، التهاني الحارة والصادقة لوفد بنن على اختياره بالاجماع لترؤس أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. ويشكل هذا الاختيار اعترافا واضحا بصفاته الشخصية المتميزة

منظمة التجارة العالمية، باعتبارها وصيا على نظام تجاري غير تمييزي ومتعدد الأطراف يمكن التنبؤ به وضامنا لحقوق الشركاء التجاريين الضعفاء في مواجهة الأعمال الانفرادية والتعسفية من جانب الأقوياء.

وفي هذا السياق، نشاطر الشواغل التي أعرب عنها المجتمع الدولي إزاء لجوء بعض البلدان إلى ممارسة سن قوانين وطنية تطبق خارج أراضيها، تضر ضررا كبيرا بالمصالح المشروعة للبلدان الأخرى. إننا لا يمكننا أن نقبل فرض قانون الأقوياء بديلا عن الحوار والتفاوض. ولا يمكن السماح لأي بلد، مهما كان قويا، بأن ينظم من جانب واحد حياة البلدان الأخرى ذات السيادة.

إن أكبر رادع للتنمية في كثير من أفقر بلدان العالم هو الأثر الساحق لأعباء ديونها الخارجية. وقد دأبت اندونيسيا لفترة طويلة على الدعوة إلى وضع مجموعة من المبادئ لإدارة مشكلة الديون، مطالبة بما يسمى تسوية "واحدة وإلى الأبد" لمشاكل ديون البلدان النامية، بما فيها الديون المتعددة الأطراف، وإلغاء ديون البلدان النامية الأقل دخلا، والأكثر تضررا. وفي هذا السياق، نعرب عن ترحيبنا ومساندتنا للاقتراح المشترك للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي يطرح بدائل فعالة لخفض أعباء مجمل دين البلدان الفقيرة، المثقلة بالديون، إلى مستويات تستطيع أن تتعايش معها. وبينما يمكن تحسين هذه المبادرة، فإن اندونيسيا يراودها وطيد الأمل بأن يتلقى هذا الاقتراح في الاجتماعات المقبلة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التأييد الذي يحتاجه ويستحقه في النهاية من البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا السياق، تشجعي التطورات في اجتماع صندوق النقد الدولي في واشنطن اليوم.

ولا تزال التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية من الأحلام التي يصعب تحقيقها بالنسبة لملايين الناس الفقراء في جميع أنحاء العالم. وتشاطر اندونيسيا في ذلك الحلم وتقيد بالالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، وكلاهما عقدا في السنة الماضية.

من نطاق وفعالية أعمالها، فليس من المبالغة القول بأنها تمثل وتجسد وتبقى - اليوم ولا شك لفترة طويلة مقبلة - الهيئة التي تستطيع أن تعبر على أفضل وجه عن إرادة الدول الأعضاء ونجاحها في العمل على تعزيز السلام ومتابعة تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من الوضع الدولي الجديد الذي يشجع قيام علاقات بين الدول أقل عدوانية وأقل ريبة وأقل حدة، ما زال عدم الاستقرار السياسي السائد في أنحاء معينة من أفريقيا والصراعات التي تتطور هناك عائقين كبيرين أمام الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في القارة. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الحالة المعلقة للغاية في بوروندي، حيث أن النظام المحف للعلاقات الاجتماعية - العرقية والتصلب العسكري والتعصب السياسي يطيل بحماقة أحد معاناة الناس وانقسام الشعب. والمؤسف أن انقلابا عسكريا قضى بالقوة يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ على المؤسسات الدستورية والديمقراطية والقانونية في بوروندي.

ويرحب بلدي بنن برد الفعل القوي والشجاع لبلدان المنطقة دون الإقليمية، ويشجع الجهود التي تبذلها من أجل إيجاد تسوية سلمية وعادلة ودائمة للأنزلة في بوروندي.

وبنن تدعم جهود رؤساء دول بلدان منطقة البحيرات الكبرى ومنظمة الوحدة الأفريقية لجعل السلطات الجديدة في بوروندي تعكف بسرعة على المفاوضات وتمتثل للقرارات التي ينبغي أن تنبع من عمل متضافر بناءً وسلم من جانب القوى الطيبة لهذا الشعب الكادح. وينبغي أن يفهم مختلف الفرقاء أنه لن يمكن المساعدة على تحقيق حل مقبول للجميع إلا عن طريق اتفاق سياسي جديد يستند إلى الحس السليم واحترام المبادئ المعنوية للديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفيما يتعلق بالحالة في ليبيريا، اتخذ اجتماع قمة لجنة التسعة المعنية بليبيريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، قرارات هامة بتمديد اتفاقات أبوجا لعام ١٩٩٥، التي أُعتبرت عن حق الإطار القانوني

وثرأء خبرته كدبلوماسي متمرس، وهو إشادة جماعية ببلده الجميل، ماليزيا، الذي أحيي نشاطه ونجاحه الاقتصادي البارز.

وأود، من على منصة هذه الجمعية، أن أسهم في هذه الدورة الهامة بالإعراب عن رسالة سلام وتضامن وإيمان وأمل من بنن شعبا وحكومة.

لقد استضافت الأمم المتحدة قبل عام، وفي هذه القاعة بالذات، احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، وهو أكبر تجمع لرؤساء الدول في التاريخ. فأجروا في هذا المكان تقييما نقديا وموضوعيا ووافرا لـ ٥٠ عاما من وجود المنظمة، وهي فترة مكن التعاون الدولي خلالها من إحراز تقدم كبير في كل مبدأ من المبادئ التي يحتضنها الميثاق. وفي الإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات أكدوا رسميا من جديد تكريسهم المثل الكبرى للسلام والتنمية والديمقراطية، وهي الأمور التي تتضمنها النصوص التي قامت عليها المنظمة.

ونظرا لهذا الالتزام الذي تعهد به زعماء العالم على عتبة الألفية الجديدة، يجب أن تبقى حتمية السلام الآن أكثر من أي وقت مضى الهدف النهائي للمجتمع الدولي عموما. وهذا أمر يتصف بالاستعجال لأنه على الرغم من انتهاء الحرب الباردة يبدو أن سلام الدول وأمنها بعيدا عن أن يكونا مكفولين بالكامل. ويظل الوضع الدولي في الواقع، ومن نواح عديدة، على الصعيدين السياسي والأمني، مصدر قلق، لا سيما فيما يتعلق بالقارة الأفريقية حيث غالبا ما يحمل مسار التاريخ بصمات أحداث مأساوية لا يسع المجتمع الدولي أن يبقى غير مبال حيالها.

وإن عودة ظهور الصراعات التي لم تعد تحدث في معظمها بين الدول بل داخل الأمم هي تحد يجب على المنظمة أن تعتمد طرائق وآليات جديدة للتدخل فيها وتسويتها. وهذا يعني إذن أنه بغية التمكن من تعزيز قيام علاقات منسجمة بين شعوب العالم، وبغية كفالة السلام الدائم، يجب أن تعزز منظمنا المتشاطرة قدراتها ووسائلها في منع الصراعات وحفظ السلام وتعزيز السلام، وبالرغم مما تواجهه الأمم المتحدة من صعوبات وجوانب عدم كفاية وفجوات تقلل أو تحد



أكثر إثمارا في ميدان استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

ولئن كان الالتزام بعدم الانتشار ونزع السلاح يمضي قدما في جميع أنحاء المعمورة، فإن استئناف واستمرار التجارب النووية يذكرنا، بشكل مؤلم، بالأخطار والأهوال التي سيطرت على الحالة النفسية للأمم خلال فترة الحرب الباردة. ولهذا لا يسع بنين إلا أن ترحب بالقرار الإيجابي الذي اتخذته فرنسا ومؤخرا جمهورية الصين الشعبية بوقف برنامجيهما للتجارب النووية.

إن التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب خلال الدورة الحالية سيشكل بكل تأكيد مرحلة هامة في تحقيق هدف حاسم بل وحيوي بالنسبة للمجتمع الدولي وأقصد هدف نزع السلاح وعدم الانتشار.

وكما جاء في الإعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة،

"العمل من أجل ضمان السلام والأمن والاستقرار في العالم سيذهب سدى ما لم تلب الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب"  
(القرار ٦/٥٠، الفقرة ١)

وهذا يعني أن السلام لا يعني شيئا ما لم يتم ضمان الحاجة الماسة للتنمية. وهنا من المهم التأكيد على أن بلدانا عديدة في أفريقيا أحرزت تقدما كبيرا في مجالات حيوية مثل حماية الأمهات وأطفالهن والصحة والتغذية والتعليم، بيد أن المكاسب المتحققة في القارة عموما لا تزال محدودة جدا نتيجة استئثار الفقر وتردي الأحوال الاقتصادية.

ومما يبعث على قلقنا العميق كأفارقة التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي والعقبات الصعبة التي تجابهها جهود البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا.

إن العولمة المُعجَّلة لقواعد وممارسات نظام اقتصادات السوق أدت إلى بزوغ نظام اقتصادي جديد تجد أفريقيا فيه أنها، في معظمها، مهمشة. إن اتفاقات جولة أوروغواي المبرمة في عام ١٩٩٤،

السليم لإيجاد تسوية نهائية للصراع. كما قام اجتماع قمة أبوجا الأخير بوضع جدول زمني جديد لتنفيذ عملية السلام وحدد طرائق ومراحل عملية الانتخابات الديمقراطية. وبنين تطالب الفصائل الليبرية بإلحاح، أن تغتنم هذه الفرصة الأخيرة وأن تمثل أمثالا صارما للقرارات، من أجل التعجيل بعودة بلد هم إلى الأحوال الطبيعية.

كما يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى دعم جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وذلك بزيادة مساعدته المالية والسوقية من أجل التنفيذ الناجح لقرارات أبوجا.

إن أهم شيء بالنسبة لأمة تمر بأزمة هو السعي إلى إيجاد حل وسط لتسوية التناقضات الداخلية مهما بلغت خطورتها. وهذه الحقيقة أُختبرت وجُربت في كل مكان، على سبيل المثال في موزامبيق، ومؤخرا في أنغولا، وقد لاحظنا نتائجها بارتياح. ومن هنا فإنني أجدد النداء أمام هذه الجمعية من أجل الحوار الصادق في رواندا والصومال والسودان وسيراليون والشرق الأوسط، وفي كل مكان تستمر فيه الانفعالات في نهاية القرن العشرين في الطغيان على التعقل. وعرقلة النضال الحقيقي من أجل التنمية والديمقراطية.

يوافق الجميع على أن السلام، لكي يكون حقيقيا ودائما، ينبغي أن يستند إلى نزع سلاح عام وكامل تحت رقابة دولية فعالة. وهنا أود أن أعبر عن مدى سرور بنين للتوقيع على معاهدة بلندايا من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا.

إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، المعقود في الفترة من ١٧ نيسان/أبريل إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، قرر تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى، الأمر الذي يمهد لآفاق أفضل في ميدان نزع السلاح النووي. وبنين، التي عملت من أجل تحقيق هذا، ترى أن من الضروري تعزيز أحكام المعاهدة وخاصة فيما يتصل بنظام التحقق من أجل جعلها صكا دوليا حقيقيا لنزع السلاح النووي الفعال، وأساسا متينا لتعاون دولي

ودولية جديدة لتعبئة الموارد الوفيرة اللازمة للقضاء على الفقر.

وبالإضافة إلى ذلك، لدى تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ستحقق مكاسب ملموسة بالنسبة للأجيال الحالية والمقبلة في عملية بناء مجتمع أكثر إنسانية وأفضل من خلال ممارسة الحق في المسكن اللائق للجميع.

ومن الضروري حماية البيئة إذا أردنا النهوض بالتنمية المستدامة. ففي وجه الخطر الذي تتعرض له البشرية من جراء ارتفاع منسوب مياه البحر، والاحترار العالمي، والتصحر الزاحف، واختفاء التنوع البيولوجي، تعلق بنين أهمية قصوى على تنفيذ جميع الاتفاقات المبرمة في ريو وهنا، وتجدد التزامها ببذل كل ما في وسعها لضمان نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في حزيران/يونيه من أجل تعزيز تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر قمة الأرض الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وبمقتضى الالتزامات المقطوعة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٤ في ريو، ستكون بنين في نهاية السنة قد اعتمدت جدول أعمالها الوطني للقرن ٢١، وستبدأ في الوقت ذاته بوضع جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١.

وفي سياق التنفيذ الفعال لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا، عقدت حكومة بنين ندوة وطنية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، فكانت منطلقاً لعملية إعداد برنامج عملها الوطني لمكافحة التصحر من خلال المشاركة بين الحكومة والسكان المحليين والمنظمات غير الحكومية، والرابطات الإنمائية، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمانة العامة المؤقتة للاتفاقية، وفي المقام الأول حكومة ألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي كان دعمها التقني والمالي حاسماً في عقد تلك الندوة الناجحة.

وإعادة الترتيب السريع للتجمعات الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو، والدور المتزايد الأهمية لرأس المال الخاص في الاقتصاد العالمي كل هذا خلق بيئة دولية جديدة يبدو أن مصالح أفريقيا فيها لم تؤخذ في الاعتبار بل حتى أن تلك المصالح تتعرض فيها للتهديد أو التقيؤ.

ولئن صح القول إن التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أفريقيا هي في المقام الأول مسؤولية شعوب وحكومات البلدان الأفريقية ذاتها، فيصح القول أيضاً إن المجتمع الدولي، وبصفة خاصة أعضائه المتقدمي النمو والصناعيين، ينبغي أن يتحملوا نصيبهم، بقدر يتناسب وإمكاناتهم الحقيقية، في عملية التنمية في هذه القارة التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي واجتماعي في آن معا.

وفي حين يشعر المرء بخوف له ما يبهره من عودة ظهور الأنايية الوطنية وإغراءات الحمائية والانعزالية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم إجابة واضحة، أقصد حلاً عملياً يمكن تطبيقه بسرعة على المشاكل التي يعاني منها العالم النامي وبصفة خاصة أفريقيا. وهذه المشاكل المعروفة تتضمن على سبيل المثال عبء المديونية الخارجية والانخفاض المزعج في التدفقات الرأسمالية والاتجاه النزولي في المساعدة الإنمائية الرسمية والعجز المستمر في معدلات التبادل التجاري - على الرغم من تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ - والحمائية في أسواق الصادرات واستمرار ضعف أسعار السلع الأساسية، وهلم جرا.

ولدينا كل ما يدعو إلى الشعور بالسرور بكون الكفاح من أجل القضاء على الفقر قد احتل في السنوات الخمس الماضية مكانة بارزة في المفاوضات وفي صياغة الإعلانات وبرامج العمل التي اعتمدها مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي نظمت تحت رعاية الأمم المتحدة.

وإذ نقرب من نهاية السنة الدولية للقضاء على الفقر وبداية عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في السنة القادمة، سنة ١٩٩٧، يجب بذل جهود وطنية

واليوم تشكل الانتهاكات الجسيمة والمستمرة لحقوق الإنسان مصدرا ونتيجة للتوترات الإثنية والعرقية والدينية التي لا تزال قائمة في بعض أجزاء المعمورة، ولا سيما قارتنا، أفريقيا. وترى حكومة بنين أن على جميع الدول، على اختلاف نظمها السياسية، ومستوياتها الاقتصادية وثقافتها واجب النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها واحترامها. وفي هذا الصدد، تؤكد بنين من جديد التزامها العميق باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي يشكل النهوض بها وحمايتها شأغلا مشروعا للمجتمع الدولي.

وتواصل بنين، من جانبها، السعي إلى توطيد تجربتها الديمقراطية الجديدة التي أرسيت منذ انعقاد المؤتمر الوطني التاريخي للقوى الوطنية الناشطة في شباط/فبراير ١٩٩٠.

وأعلم أن جميع الأعضاء يتابعون باهتمام، ويعرفون معرفة جيدة التغييرات النوعية الراسخة في الحياة السياسية في بنين، وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر كل واحد على الاهتمام الصادق الذي تابعتم به الحدث السياسي الرئيسي في بلدنا: الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أجريت في آذار/مارس ١٩٩٦ والتي أمكننا من خلالها أن نرى نقل السلطة على نحو ديمقراطي وسلمي ومنظم (دون عنف أو سفك دماء)، بما يتمشى كليا مع حكم القانون الدستوري النافذ المفعول منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. والقيام على نحو صحيح وعادي عموما بالاعتراع والسلوك السلمي الذي تحلت به الأغلبية الساحقة من طبقاتنا السياسية، والموقف الشجاع والمسؤول الذي وقفه شعب بنين، وموقف المحكمة الدستورية الصلب الثابت باستمرار، أظهرت جميعها النضج السياسي الحقيقي والتزاما لارجعة عنه بإقامة مجتمع ديمقراطي حقا في جمهورية بنين.

ولكي تتم الحكومة برنامجها المتمثل في إقامة دولة تقوم على حكم القانون والرخاء الاقتصادي للأمة، دولة يتمتع فيها جميع مواطني بنين بحد أدنى من مستويات المعيشة، فإنها ترغب في أن تستفيد أكثر من دعم ومساعدة المجتمع الدولي بأسره. إننا ندرك جيدا

ومن المؤسف ألا يحقق برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بعد مرور خمس سنوات على الشروع فيه، الأثر المتوقع على التنمية في أفريقيا بالرغم من أن الأولويات التي اختارتها دولنا تتسق إلى حد كبير مع أهدافه، ومن ضمنها ما يتصل بمجال الإصلاحات الديمقراطية والاقتصاد الكلي.

ولهذا السبب ترحب بنين بإعلان الأمين العام في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦ بدء تنفيذ المبادرة الخاصة المضطلع بها على مستوى المنظومة من أجل أفريقيا، وهي مبادرة تكمل البرنامج الجديد وتعطيه زخما جديدا. وأود هنا أنؤكد من جديد على تمسك بنين بهذه المبادرة التي تنطبق أهدافها انطباقا كاملا مع أهداف خططنا الإنمائية الوطنية. ويتطلب تنفيذ الأعمال ذات الأولوية للمبادرة تعبئة الأفرقة أنفسهم، وهيئات منظومة الأمم المتحدة وشركاء أفريقيا في التنمية لضمان القيام بعمل طموح ومتسق ومنسق يهدف إلى التوصل إلى نتائج ملموسة في أفريقيا.

ونحیی مبادرات منظومة الأمم المتحدة التي ما فتئت تعمل من أجل التنمية في أفريقيا، بالإضافة إلى الأعمال التي تقوم بها جميع الأطراف المشاركة من أجل التنمية في أفريقيا، ومن ضمنها فرنسا واليابان، والتي تجعل التنمية في أفريقيا وانعاشها الاقتصادي يحظيان بالأولوية.

ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تعمل بدأب على تنفيذ نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد من أجل الإسراع بعملية تعزيز إدماج أفريقيا الفعال في النظام التجاري الدولي، ومساعدة أفريقيا على تنويع اقتصادها وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وعلى نفس المنوال، ينبغي التنفيذ الفعال لخطة للتنمية، التي ساعدت بنين بنشاط في صياغتها، لتحقيق أهداف التنمية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا.

المستقبل. ولم يشكك أحد في أهميتها بوصفها محفلا للعالم بأسره لمعالجة المشاكل العالمية الهامة. واستنادا الى مبدأ العالمية، ينبغي أن تكون مفتوحة لجميع الراغبين في المشاركة والمستعدين للمشاركة في هذا المسعى.

إلا أن الأمم المتحدة، وهي تدخل النصف الثاني من القرن من وجودها، تواجه بصورة متزايدة مطالب أكثر تعقدا من أي وقت مضى وغالبا ما تكون متعارضة. وغالبا ما كان ردها هو محاولة أن تفعل كل شيء، مما يؤدي في النهاية الى تخفيف طاقاتها وديناميتها، مما يسهم في تصور كفاءتها المتناقصة. وفي الحقيقة، من الخلق بها ألا تركز إلا على أفضل ما تفعله: صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتوفير المساعدة الإنمائية وتخفيف حدة المعاناة البشرية.

لذلك، نعتقد أن مرحلة حاسمة في إصلاحها ينبغي أن تتكون من التحديد الواضح جدا لأولويات عملها. فهناك ميادين تتمتع فيها الأمم المتحدة بميزة تنافسية، حيث تستطيع أن تتصرف بكفاءة أكبر من كفاءة فرادى الدول أو المنظمات الإقليمية، وحيث أثبتت قدرتها على تحقيق نتائج أسرع وبتكلفة أكثر فعالية من هيئات أخرى.

ولم يعد الإصلاح موضوعا للمناقشة. والمطلوب هو العمل. وبالطبع، اتخذت بالفعل خطوات هامة في الاتجاه الصحيح. وقد لاحظنا بارتياح التخفيض التدريجي في حجم الأمانة العامة على مدى بضع السنوات الماضية واعتماد ميزانية دون زيادة للفترة الحالية. وعلاوة على ذلك، اشتملت الجهود المماثلة التي بذلتها الوكالات المتخصصة على التحرك نحو تنسيق أفضل فيما بينها. ونحن نرحب بإنشاء مجلس كفاءة ضمن الأمانة العامة.

ومع أن الإصلاح جار على قدم وساق، فإن تداخل الولايات وازدواجها في أعمال مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لا يزالان يعوقان عمل النظام الحالي. وتعاين الإدارات ضمن الأمانة العامة من عدم كفاية آليات التنسيق والإشراف، ومن عدم وضوح

حقيقة أن مجرد إجراء انتخابات ليس كافيا لإقامة الديمقراطية في بلد، وضمن استمرارها.

ولكي يكون للديمقراطية معنى حقيقي ويتمتع الشعب تمتعا كاملا بالحرية وبما تعود به من الخلاص، يجب أن يُعبّر عنها على الصعيدين الوطني والدولي. وهذا يعني أنه ينبغي أن تكون الديمقراطية أيضا هي الأساس والمرجعية للمنظمة وسير العلاقات الدولية. والعالم، الذي قُسم مدة طويلة بسبب العداء بين الشرق والغرب والاختلال بين الشمال والجنوب، يستطيع أن يتصور ويطبق علاقات ديمقراطية جديدة فيما بين الدول. وليس من قبيل المبالغة القول هنا إن عملية تجديد الأمم المتحدة قد بدأت بفضل الإجراءات الشجاعة والمصممة والمثمرة التي اتخذها السيد بطرس بطرس غالي، والتي يجب مواصلة العمل بها وتطويرها بتصميم لضمان توفير الظروف اللازمة للمسعى على نحو متناسق الى تحقيق عملية نشر الديمقراطية في المجتمع الدولي عشية القرن الحادي والعشرين. ووقد بنى على اقتناع بأن مداواتنا الراهنة بشأن جميع قضايا إصلاح المنظمة ستستمرشد بتصميمنا المشترك على اتخاذ تدابير ملموسة ومحددة وواقعية تلبى، على وجه أفضل من السابق، المصالح العظمى وتتصدى للتحديات التي تلوح في أفق القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو سعادة السيد جوزيف زيلينيتش، نائب رئيس وزراء الجمهورية التشيكية ووزير خارجيتها.

السيد زيلينيتش (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ السفير غزالي على انتخابه لشغل منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، وأن أتمنى له كل الخير في هذا المنصب الهام. وأود أيضا أن أشكر الرئيس السابق، السيد ديوغو فريetas دو أمارال، على الطريقة الممتازة التي سبّر بها أعمال الدورة السابقة.

قبل عام، تجمع العديدون من قادة العالم هنا ليحتفلوا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة وليناقشوا، على وجه الخصوص، آفاقها في

عرقلة فعاليته. ولذلك نرى أنه لن يمكننا زيادة عدد المقاعد إلا إذا جرت الزيادة في حدود متواضعة. ونعارض إنشاء فئات جديدة للعضوية.

وينبغي للمعايير التي تسمح بإضافة أعضاء دائمين جدد أن تشمل مدى التزامهم بصيانة السلام، وبتشجيع التنمية، وبالوفاء بالتزاماتهم المالية للأمم المتحدة. ونعتقد أن ألمانيا واليابان مرشحان مناسبان، ونؤيد التوسع في تمثيل إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

ويتعلق الجانب الآخر لإصلاح مجلس الأمن بطرق عمله. وقد قدمت عدة اقتراحات، تشمل اقتراحا تشيكيا، بأن تفسر المادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة تفسيراً أوسع نطاقاً. وتتضمن الاقتراحات المقدمة عدداً من النقاط التي حصلت على قبول الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. ونأسف لأن الفريق العامل المعني بمجلس الأمن لم يتوصل بعد إلى توافق في الآراء حول أي منها. ونعتقد أن المسائل التي لا تحتاج إلى تعديل الميثاق يجب أن تحسم بمعزل عن تلك التي تستوجب تعديله. وسواصل بذل جهودنا في هذا الصدد ونسعى إلى التوصل إلى اتفاق بشأنه في العام المقبل.

ولما كنا قد انتخبنا لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقلدنا منصب نائب رئيس المجلس، فقد اضطلعنا بنصيبنا من المسؤولية عن أعماله. ونحن نؤيد بشدة جهود الإصلاح التي تهدف إلى إعادة هيكلة المجلس والى تعزيز فعاليته ودوره التنسيقي. ومن الجدير بالمجلس أن يصور بطريقة أو في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للعالم الجديد. ونعتقد أنه يجب تعزيز وضع المجلس داخل منظومة الأمم المتحدة وتبسيط إجراءاته. ومن الجدير به أن يقدم التوجيهات المتعلقة بالسياسة لأنشطة التنمية وأن يصبح الهيئة العليا للتوجيه والتنسيق لكل البرامج المنبثقة عن الأمم المتحدة والواقعة ضمن ولايته.

وإعادة هيكلة اللجان الوظيفية للمجلس جانب أساسي لإصلاحه. ومن الجدير باللجان الاقتصادية الإقليمية أن تضطلع بدور أكبر. وزيادة التعاون الانمائي

الأولويات ومن الإجراءات البيروقراطية. وهذه المسائل موضوع تفكير متعمق جار في مختلف هيئات الأمم المتحدة. وقد ناقش الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة ترشيد أساليب عمل الجمعية العامة وتنظيم عملها وتبسيط جدول أعمالها وإعادة تشكيل آلياتها الفرعية، وكذلك إصلاح هيكل وأداء عمل الأمانة العامة.

ونأمل أن تتطور بعض هذه الأفكار إلى درجة تسمح بتقديمها كتوصيات رسمية إلى الجمعية العامة.

ولا تزال الحالة المالية للأمم المتحدة حرجية، بالرغم من تخفيض أنشطة حفظ السلام. ونرى أن هناك سببين رئيسيين لهذه الحالة، الطريقة الحالية لتقرير الاشتراكات، والمتأخرات.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، نعتقد أنه يجب أن يوضع جدول جديد للأنشطة المقررة يعبر بإنصاف عن الظروف الاقتصادية لكل دولة من الدول الأعضاء وقدرتها على الدفع، بناء على مؤشرات إجمالي الناتج القومي الخاص بها. وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، من الأساسي أن توفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. ويجب اعتماد بعض الحوافز والجزاءات لتشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية. إلا أنه يجب ألا تطبق هذه التدابير على الأعضاء الذين لا يمكنهم الدفع لأسباب خارجة عن إرادتهم.

وتنضم الجمهورية التشيكية بالكامل إلى مجموعة الاقتراحات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي. وأود أن أذكر أيضاً بأن حصتنا في عمليات حفظ السلام لم تقرر بعد. ونعتبر أن هذه مسألة خطيرة جداً وقد تقدمنا ببعض الاقتراحات المحددة لحسمها.

واجتذب إصلاح مجلس الأمن الاهتمام الكبير. وكما ذكرت عام ١٩٩٥، نؤيد زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة، ونؤكد في نفس الوقت على ضمان قيام المجلس بالعمل السريع والفعال في هذا الشأن. ومع ذلك فكلما زاد عدد أعضاء المجلس، زادت

إن الأمن والاستقرار في منطقة الخليج من الأمور التي تهتم بالجمهورية التشيكية، ونحن نؤيد كل الجهود الرامية إلى حسم الحالة المتوترة المتعلقة بالعراق. ويجب على العراق أن يمثل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لكي يمكن رفع الجزاءات ولكي يمكن له أن يعود إلى حظيرة المجتمع الدولي. وفي الوقت ذاته، يجب المحافظة على وحدة أراضي العراق. ونتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للمسألة العراقية. ويحدونا الأمل، للدواعي الإنسانية، في أن ينفذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) بمجرد سماح الظروف بذلك.

وعلى الرغم من البعد الجغرافي، تقلقنا قلقاً عميقاً الصراعات في البلدان الأفريقية، مثل أنغولا والصومال وليبيريا ورواندا وبوروندي. ويؤيد بلدي جهود الأمم المتحدة لتخليص هذه البلدان من الحرب والمعاناة، اللتين لا تؤديان إلى العنف فحسب، بل أيضاً إلى استمرار توسيع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي كثيراً ما تعاني من الفقر المدقع.

وتنوي الجمهورية التشيكية الإسهام في الاستقرار الدولي والتنمية الاقتصادية. فعلى الصعيد الداخلي وضعنا الأسس لهذه السياسة بتعزيز مؤسساتنا الديمقراطية وإصلاح اقتصادنا. وعلى الصعيد الدولي تمت المصادقة على هذا الجهد في كانون الأول/ديسمبر الماضي عندما انضمت الجمهورية التشيكية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. والعضوية في تلك المنظمة، في نظر حكومة بلدي، تعد أيضاً التزاماً جاداً بتشاطير معارف وخبرات الشعب التشيكي مع البلدان الأخرى وتوفير المساعدة الإنمائية.

وتحقيق نتائج ملموسة على الصعيد الداخلي كذلك شرط أساسي للعضوية في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. إن هذه الترتيبات الإقليمية حيوية لهيكل الأمن الأوروبي. وتعتزم الجمهورية التشيكية، من خلال عضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي، أن تسهم في أمن أوروبا واستقرارها. والقرار المتعلق بهذه العضوية سيخذه أعضاء الحلف وبلدنا. أما اشتراك روسيا في المناقشات الخاصة بأمن أوروبا فهي بالطبع مسألة حيوية. ونحن نفهم الحاجة إلى وجود تشارك استراتيجي بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد

مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية تشكل تحدياً آخر للمجلس. ولتخفيض ازدواجية العمل مع الجمعية العامة، من الخلق بالمجلس ألا يحيل إلى الجمعية سوى المسائل التي ليست له وحده سلطة إصدار القرار بشأنها. ومن ناحية أخرى، من الخلق بالجمعية العامة أن تستبعد من جدول أعمالها البنود التي تقع ضمن ولاية المجلس.

وعلى الرغم من أن مدة السنتين في مجلس الأمن انتهت بالنسبة للجمهورية التشيكية في نهاية عام ١٩٩٥، فإننا لا نزال نهتم بالصراعات والأحداث الأخرى التي تعرض السلم والأمن العالميين للخطر.

لقد أعطت عملية سلام دايتون فرصة لشعب البوسنة والهرسك وللبلدان المعنية الأخرى. وشكلت انتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ معلماً على الطريق إلى السلام الدائم في البلقان. واضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمهمتها في الانتخابات بطريقة ممتازة. ونحن نشيد بكل من شارك في تلك الانتخابات.

ومن ناحية أخرى، لا يمكننا أن نتجاهل أن نتائج الانتخابات أكدت الانقسامات الإثنية في البلد. ولن يكون من المتيسر على الأطراف أن تتغلب على هذه المشكلة. لهذا، يتعين على المجتمع الدولي أن يظل متيقظاً وأن يواصل مشاركته السلمية بتخصيص القوات اللازمة وبممارسة الضغوط السياسية على جميع الأطراف لكي تحافظ على زخم عملية سلام دايتون. والانتخابات المحلية التي تجرى في تشرين الثاني/نوفمبر هي الخطوة التالية في هذه العملية. ومن المهم أن تشكل كل المؤسسات السياسية المقرر إقامتها وأن تبدأ عملها في أقرب وقت ممكن.

وهناك منطقة أخرى نهتم بها اهتماماً شديداً، وهي منطقة الشرق الأوسط. وبصفتنا من المشاركين في المحادثات المتعددة الأطراف حول السلام والتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، ومن الدول المانحة في المنطقة، فإننا نؤكد بصفة مستمرة دعمنا الكامل لاستمرار عملية السلام بناء على حل عادل وشامل للمسائل. ونكرر ذلك اليوم بإلحاح مجدد في ضوء الأحداث المفجعة التي وقعت مؤخراً في القدس.

مشكلة نريد أن نساعد في حلها، وهي القضاء على الألغام البرية المضادة للأفراد.

إن القضايا الأمنية لم تعد، من وقت طويل، تقتصر على المسائل المتعلقة بالجيش والأسلحة. فالحاسائر الاجتماعية المدمرة الناجمة عن تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها تهدد المجتمع الدولي بأسره. ويجب أن يكون التعاون الدولي الوثيق في التصدي لآفة المخدرات هو ردنا على هذا التحدي الخطير.

كما أن الإرهاب الدولي مصدر آخر للقلق العميق؛ ويجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف لقمعه. ومسؤولية كل دولة هي أن تكافح الإرهاب وأن تطبق كل الصكوك الدولية في هذا الميدان بحذافيرها وتتقيد بها تقيدا صارما. ونحن نناشد الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقيات ذات الصلة أن تفعل ذلك دونما تأخير، وأن تنفذها.

وتعلق الحكومة التشيكية أهمية كبرى على تعزيز حقوق الإنسان، وخاصة أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان. فوجود بيئة تحترم حقوق الإنسان هو أفضل حماية لنا بوصفنا أفرادا ومجتمعات، ذلك أن دفاعنا عن حقوق الإنسان يخدم أفضل مصالحنا. وقد انتخبت الجمهورية التشيكية هذا العام لعضوية لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبوصفنا عضوا في هذه اللجنة ننوي الإسهام بنشاط في عملها وفي تحقيق أهداف المجتمع الدولي في هذا المجال.

والرئيس هافل من بين رؤساء الدول أو الحكومات الـ ١٦ الذين أصدروا في الآونة الأخيرة بيانا بشأن إحياء تعددية الأطراف؛ وأعربوا في ذلك البيان عن قلقهم العميق من عدم إحراز أي تقدم، في وتيرة ونطاق إحياء تعددية الأطراف. وعلى الدول أن تمضي قدما نحو إصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها، وإلا فسنخاطر بإضعاف التضامن، وتزايد النزعة الفردية وربما الصراع والتجاهل العلني للقانون الدولي والقيم الإنسانية. إن الدبلوماسية المتعددة الأطراف تتجاوز الأمم المتحدة ذاتها تجاوزا كبيرا. والتعاون الإقليمي عامل حاسم في تعزيز التعاون العالمي. ومع ذلك دون

الروسي. ومع ذلك، لا ينبغي أن تضع هذه المناقشات شروطا مسبقة لتوسيع عضوية الحلف.

وحفظ السلام أداة هامة تحت تصرف مجلس الأمن. إلا أن له حدودا لأن الأعمال العدائية كثيرا ما تحدث داخل الدول. وهذه الحدود تملئها مبادئ الحياد وعدم استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس وبعده موافقة الأطراف. وبعده تجارب الأمم المتحدة في الصومال والبوسنة والهرسك، ومؤخرا في ليبيريا، تبخر الحماس الذي لا مبرر له تجاه عمليات حفظ السلام.

لقد شاركت الجمهورية التشيكية بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن نؤيد إنشاء ترتيبات احتياطية، ومنتوي المشاركة في النظام الرامي الى توسيع قدرات الأمم المتحدة على نشر قواتها. واشترك بلدي في قوة التنفيذ في البوسنة والهرسك هو جهدنا الرئيسي الحالي المكرس للسلام. فالأمم المتحدة ليس لديها وسائلها الخاصة لإنفاذ السلام، ولكن الترتيبات الإقليمية عادة ما تكون مفيضة في هذا المضمار. وتجربتنا مع قوة التنفيذ تؤكد لنا ذلك. وفي العام الماضي وقعنا على الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ونأمل أن تدخل حيز النفاذ في الغد القريب.

والمؤتمر الخامس لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكد من جديد على ضرورة القضاء على الأسلحة النووية باعتبار ذلك هدفا نهائيا. وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه، وندعم أن نوقع على الاتفاقية في القريب العاجل. ومع ذلك، من المزعج أن مؤتمر نزع السلاح لم يتوصل الى توافق في الآراء حول هذه المسألة، وأن المعاهدة لم تعتمد بالاجماع. ومن القمين بذل كل جهد ممكن لتحقيق الطابع العالمي للعضوية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وربما تكون أهم مهمة في هذا الصدد هي تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. ودور مؤتمر نزع السلاح في هذه العملية لا بديل له، وسيزداد أهمية لأن من المتوقع أن يتناول المؤتمر مشكلة أخرى آخذة في التفاقم،

إجراءات وممارسات القوات العسكرية الإسرائيلية واعتداءاتها المتكررة على المواطنين والمسؤولين الفلسطينيين في القدس العربية وباقي المدن الفلسطينية التي راح ضحيتها العديد من الشهداء والمئات من الجرحى.

إن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من إجراءات قمع وإرهاب يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولقرارات الشرعية الدولية وكذلك اتفاقيات جنيف الرابعة الخاصة بالأراضي الواقعة تحت الاحتلال. إن هذا الوضع الخطير من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع في المنطقة وعودتها إلى دوامة التوتر والعنف ويشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب بل وفي العالم بأسره.

احتفلت الجمهورية اليمنية هذا العام بالعيد السادس للوحدة بعد أن تغلبت بنجاح على كافة المصاعب والتحديات التي واجهت وحدتها ومسيرة بنائها. كما تزامنت هذه الاحتفالات مع بداية الاستعدادات لإجراء قيد وتسجيل الناخبين للمشاركة في الانتخابات البرلمانية للمرة الثانية منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن والمقرر إجراؤها في شهر نيسان/أبريل من العام القادم تعريزا لنهج بلادنا الديمقراطي المتمثل في التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وحرية الصحافة وذلك بما يمكنها من تحقيق التحولات النوعية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطن اليمني.

وتشهد الجمهورية اليمنية اليوم استقرارا ونهجا ديمقراطيا وإصلاحات اقتصادية لا بد أن تحظى بالتأييد والتشجيع من قبل المجتمع الدولي، فهذه المسيرة الديمقراطية ستساهم في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين المحلي والإقليمي.

ويخوض شعبنا في الوقت نفسه معركة مهمة وصعبة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإزالة التخلف. ومن أبرز المشكلات التي نواجهها كبلد نام التضخم وزيادة معدلات النمو السكاني وأثرها على معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني. ولمواجهة ذلك فقد اعتمدت الحكومة برنامجا للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بالتعاون مع صندوق النقد

وجود أمم متحدة أكثر قوة مما هي عليه الآن فإن أشكالا أخرى من التعاون الدولي ستفقد تماسكها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في اليمن، سعادة السيد عبد الكريم الارياني.

السيد الارياني (اليمن): السيد الرئيس، يسعدني أن أتوجه إليكم بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الحادية والخمسين، واثقين من أن خبرتكم الطويلة وحنكتكم السياسية ستساهمان بشكل إيجابي في إنجاز أعمالها على أكمل وجه. كما أتوجه بالشكر والتقدير لسلفكم لحسن إدارته لأعمال الدورة الماضية للجمعية العامة.

وأغتنم هذه المناسبة لأعرب مجددا عن تقدير بلادي لدور الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي لجهوده القيمة والصادقة التي يبذلها في سبيل تعزيز دور المنظمة لمواكبة التطورات والمستجدات الدولية خدمة للبشرية جمعاء وصونا للأمن والسلام الدوليين. كما أود أن أعبّر باسم اليمن عن تأييدها لإعادة انتخاب الدكتور بطرس بطرس غالي أمينا عاما لفترة ثانية من أجل مواصلة إعادة هيكلة الأمم المتحدة في إطار شامل يمكنها من أن تلعب دورا هاما وأساسيا يتلاءم ومتطلبات القرن الحادي والعشرين.

بينما تنعقد دورتنا هذه، برزت تطورات خطيرة تهدد الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، حيث انفجر الوضع في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة الاعتداءات الظالمة والممارسات القاسية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، واستمرارها في تغيير معالم القدس الشريف، وأخرها فتح نفق يربط بين ساحة البراق وشارع المجاهدين القريب من باب الأسباط، وذلك يهدد سلامة مباني الحرم القدسي الشريف ومبان إسلامية أخرى. وفي الأيام القليلة الماضية استخدمت قوات الجيش والشرطة الإسرائيلية الذخيرة الحية من مختلف الأسلحة ضد مسيرات المواطنين الفلسطينيين العزل، وقد أسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل وجرح المئات من الفلسطينيين الأبرياء. وإننا ندين ونشجب



الإنتاج خطوة إيجابية هامة تخدم الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن شأنه أن يعمق الثقة المتبادلة بين البلدين.

كما أن بلادنا تسعى بنفس الجدوية والمصادقية لتسوية قضية الحدود مع المملكة العربية السعودية الشقيقة على أساس مبدأ لا ضرر ولا ضرار وفي ضوء معاهدة الطائف ومضمون مذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ بمكة المكرمة والتي تم بمقتضاها تشكيل لجان مشتركة للتباحث حول مسألة الحدود وترسيمها وتطوير أوجه العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية وتعزيز سبل التعاون بين البلدين الشقيقين.

وإعمالاً لما سبق، تم توقيع اتفاقية أمنية يوم ٢٧ تموز/يوليه الماضي أكدت على حرص البلدين على أمنهما المشترك، ومحاربة الإرهاب، وتبادل المعلومات الأمنية، وتعزيز التعاون بين مؤسستهما، تجسيدا لروح معاهدة الطائف الموقعة عام ١٩٣٤، ومذكرة التفاهم الموقعة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٥. كما تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفضي.

لقد أبدت الجمهورية اليمنية رغبة صادقة وإرادة سياسية صلبة، كما بذلت جهودا حثيثة في معالجة قضية الاحتلال الإريتري لجزيرة حنيش الكبرى اليمنية في البحر الأحمر في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في حين كانت المفاوضات جارية بين البلدين للوصول إلى حل سلمي ينسجم والحقوق القانونية، والتاريخية والجغرافية، ولم تندفع بلادنا وراء استخدام القوة. وأكدت حرصها منذ اليوم الأول على ضرورة انتهاج الوسائل والطرق السلمية والحوار عبر الوساطات والتحكيم الدولي لتجنيب الشعبين الجارين ويلات الحروب والنزاعات، إيماناً منها بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة والتزامها بأحكام الميثاق. وهكذا فقد تم رسمياً التوقيع على اتفاق المبادئ بين اليمن وإرتيريا في باريس يوم ٢١ أيار/مايو الماضي، والذي كان ثمرة لجهود الوساطة الفرنسية والمصرية والإثيوبية، ودعم ومباركة الأمين العام لمنظمتنا هذه، الدكتور بطرس بطرس غالي. وقد شكل ذلك الاتفاق أساساً سليماً لحل

الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بهدف تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية والهيكلية وإيجاد التوازن والاستقرار في الاقتصاد الكلي، وتفعيل دور القطاع الخاص على قاعدة اقتصاد السوق وحرية المنافسة مع مراعاة أهمية تحسين الخدمات الأساسية والضرورية للمجتمع وبناء الدولة الحديثة وتحسين معيشة المواطنين. وقد حققت حكومة الجمهورية اليمنية في جهودها لتنفيذ ذلك البرنامج نجاحاً وتحسناً ملحوظين برزا في إيقاف تدهور العملة المحلية، وتخفيض نسبة التضخم، وتحقيق معدل نمو إيجابي. إلا أنها واجهت صعوبات كبيرة في تخفيف المعاناة على المستوى الاجتماعي، وزاد من تلك الصعوبات كوارث السيول والفيضانات التي اجتاحت اليمن في شهر حزيران/يونيه من هذا العام، والتي ألحقت العديد من الأضرار الجسيمة المادية والبشرية، ومست بعض الهياكل الأساسية وتضرر العديد من المواطنين كما أزهدت العشرات من الأرواح، وتسببت في انجراف الأراضي الزراعية، ونفقت المواشي، ودمرت المنازل والطرق والجسور والمراكز الصحية وآبار مياه الشرب والمدارس في عدد من محافظات الجمهورية، وقد مثلت تلك الخسائر والأضرار كارثة كبيرة ونكسة اقتصادية بالنسبة لبلادنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأدعو مجدداً المنظمات الدولية والإنسانية والحكومات الشقيقة والصديقة لتقديم الدعم والمساعدة للتغلب على آثار كارثة السيول والفيضانات. كما أتقدم بالشكر لتلك المنظمات والحكومات التي استجابت بتقديم الدعم والتضامن مع الشعب اليمني في محنته.

إن الجمهورية اليمنية، في إطار توجهها السياسي، تنتهج سياسة خارجية قائمة على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بين الدول. وعليه فإنها تؤكد على أهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار والتعاون المشترك بين جميع الدول في منطقتنا.

وفي هذا الإطار، تم الانتهاء من ترسيم الحدود بشكل نهائي بين بلادنا وسلطنة عُمان الشقيقة وذلك بالحوار المبني على أساس قاعدة لا ضرر ولا ضرار والقائم على التعامل العادل والمنصف ومراعاة الحقوق والمصالح المشتركة للبلدين الشقيقين. ويمثل هذا

عاتق الصوماليين أنفسهم. ومن هذا المنطلق، فإننا نحث القيادة الصومالية من جديد على إبداء المزيد من الإرادة السياسية والرغبة الصادقة للتوصل إلى حل وسلام واستقرار نهائي في بلادهم، وتحكيم لغة الحوار لإنقاذ شعبهم وتعمير بلادهم، حتى تتاح الفرصة لعودة النازحين واللاجئين إلى مناطقهم وإعادة توطينهم. وتسهيلا للوصول إلى ذلك، فقد استقبلت اليمن عددا من الزعامات الصومالية وبذلت مساعيها الحميدة التي تعين الصوماليين أنفسهم على الوصول إلى وفاق وطني يرتضونه جميعا. ونأمل أن تكفل تلك الجهود بالنجاح، إيماننا منا بأن تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال الشقيق وتعزيز الأمن والاستقرار في هذا البلد وسائر منطقة القرن الأفريقي يأتي في مقدمة اهتماماتنا تجسيد العلاقات التاريخية والاستراتيجية التي لا تنفصم عراها مع كل دول هذه المنطقة.

إن الجمهورية اليمنية، انطلاقا من مواقفها الإيجابية الداعمة لعملية السلام في الشرق الأوسط التي دشنت في مؤتمر مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، وتضمنت تحقيق السلام الشامل والعدل على أساس الالتزام والاحتكام لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية، وخصوصا قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وما تلاها من اتفاقيات وبروتوكولات في هذا الصدد، وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة لتؤكد من جديد على ضرورة أن يكون السلام شاملا و عادلا ودائما كأساس للأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، وبما يكفل استئصال عوامل العنف ويقضي على أسباب التطرف، ويرسخ قيم التسامح والتعايش السلمي والتعاون الحضاري بين الشعوب.

وانطلاقا من مواقفنا تلك، فإننا نعبر عن قلقنا من العودة إلى السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وخاصة حول مدينة القدس الشريف، وبناء المستوطنات، وتدمير منازل الفلسطينيين، وإنشاء طرق التفاضلية مخصصة للمستوطنين الإسرائيليين، واستمرار الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية، ورفض إجلاء القوات الإسرائيلية من الخليل. إن تلك الممارسات الإسرائيلية تشكل انتهاكا صارخا للاتفاقيات والتعهدات التي

النزاع القائم بين البلدين حول مسائل السيادة الإقليمية والحدود البحرية بالطرق السلمية.

وبناء على ذلك فقد بدأت بالفعل مناقشة الإجراءات الخاصة بعملية التحكيم وآليته حتى تبدأ هذه العملية في أسرع وقت ممكن. ومن المؤسف أنه أثناء هذه الخطوات، قامت إريتريا باستحداثات جديدة في جزيرة حنيش الصغرى اليمنية يوم ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ مما أخل باتفاق المبادئ، وعرض المنطقة لأجواء التوتر والصراع وهدد الاستقرار والأمن وسلامة الملاحة الدولية في المنطقة.

والآن، وبعد أن سحبت إريتريا وجودها العسكري من جزيرة حنيش الصغرى وتم تجاوز تلك الأزمة، لا يسعنا إلا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لجهود ودور جمهورية فرنسا ومبعوثها الخاص، ومواقف الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس وأعضاء مجلس الأمن، وكافة الدول الشقيقة والصديقة التي أعلنت تأييدها ومساندتها للمبادئ المتفق عليها لحل النزاع سلميا وعن طريق التحكيم الذي تم التراضي عليه. وفي الأخير، تؤكد بلادي على أن الوصول إلى الحل السلمي هو المدخل الصحيح لتعزيز العلاقات بين اليمن وإريتريا ولتنمية الثقة اللازمة لخلق المناخ الملائم لتطوير العلاقات بين البلدين والشعبين اليمني والإريتري.

إن الحرب الأهلية الصومالية قد طال أمدها وتجاوزت حدود المنطق والعقل. وبحكم أن بلادنا جار للصومال الشقيق، فقد وجدنا أنفسنا نتحمل أعباء استقبال عشرات الآلاف من اللاجئين، وتأمين إيوائهم بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية من أجل رعاية وإعالة اللاجئين من أبناء الصومال على الرغم من أن ذلك يشكل عبئا كبيرا على بلادنا يضاف إلى أعبائها الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها حاليا.

إن بقاء الوضع في الصومال على نفس الحال من التمزق والافتتال والغموض أمر يشق علينا، وإننا في الجمهورية اليمنية نعتبر أن المسؤولية لحل مشكلة النازحين الذين يشكلون عبئا اقتصاديا واجتماعيا لا يستهان به، وحل المشكلة الصومالية إنما تقع على

هذه الدورة. وستقوم بلادي بإجراءات التوقيع على المعاهدة في يومنا هذا.

في الوقت الذي تؤكد الجمهورية اليمنية على أهمية استكمال العراق تطبيق قرارات الشرعية الدولية واستمرار مواصلة تعاونه مع الأمم المتحدة، فإنها تؤكد أيضاً على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيها، وتعتبر عن قلقها البالغ وإدانتها لأي عمل من شأنه المساس بسيادة العراق وسلامة أراضيها، وتطالب بتخفيف معاناة الشعب العراقي من استمرار الحصار المفروض عليه. ومن هذا المنطلق فإننا نرحب بذاكرة التفاهم التي وقعت في أيار/مايو ١٩٩٦ بين العراق والأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) القاضي ببيع النفط مقابل الغذاء، وذلك كخطوة أولى نحو تخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق.

كما ندعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن الى الدفع من أجل رفع الحصار الجوي والإجراءات الأخرى المفروضة على الجماهيرية الليبية الشقيقة تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن وذلك استجابة لقرارات ومقترحات المنظمات الإقليمية، وآخرها مبادرة القمة العربية الطارئة المنعقدة في القاهرة في الفترة من ٢١ الى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بشأن حل النزاع بين الجماهيرية الليبية والدول الثلاث المعنية.

إن الجمهورية اليمنية تجدد دعوتها الى الأشقاء في جمهورية إيران الإسلامية، ودولة الإمارات العربية المتحدة لمواصلة الحوار المباشر للتوصل الى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث: طناب الكبرى، وطناب الصغرى، وأبو موسى، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة، واللجوء الى التحكيم الدولي بالصيغة التي يرضيها الطرفان.

كما تؤكد بلادنا على تضامنها مع دولة البحرين الشقيقة وتعتبر عن تأييدها الكامل للإجراءات التي تتخذها لتثبيت أمنها واستقرارها.

لقد استأثرت الأوضاع المأساوية لشعب البوسنة والهرسك باهتمام شعبنا اليمني، ومن هذا المنطلق فإن

أبرمتها إسرائيل مع السلطة الفلسطينية ولا يمكن إلا أن تؤدي إلى تصعيد التوتر، والعودة بعملية السلام إلى نقطة البداية بل وتعثرها برمتها.

ولذلك فإننا نؤكد على أهمية تحقيق تقدم سريع للتسوية النهائية المؤدية الى إحقاق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وفق قرارات الشرعية الدولية والقواعد الأساسية التي انطلق منها مؤتمر مدريد، وعلى أن تنطلق المفاوضات على جميع المسارات من تلك المبادئ واحترام جميع الأطراف لتعهداتها.

إن مسيرة السلام تواجه حالياً مخاطر وتحديات تعوق تحقيق أهدافها. فهناك تباطؤ وتعهد إسرائيلي في ممارسة المماثلة والتسوية لمواصلة المفاوضات مع الجمهورية العربية السورية تأسيساً على ما توصل إليه الطرفان مع الحكومة الإسرائيلية السابقة، ويأتي في مقدمة ذلك الالتزام الكامل بالانسحاب من الجولان السوري وجنوب لبنان المحتلين، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام. إننا نؤكد على ضرورة التزام إسرائيل باحترام سيادة واستقلال لبنان الشقيق، والإفراج عن المعتقلين والمحتجزين اللبنانيين في المعسكرات الإسرائيلية، وتحمل مسؤولية تعويض لبنان عن جميع الأضرار التي لحقت به من جراء الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على أراضيها وشعبه.

إن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يجب أن يقتصر بتحقيق الأمن والاستقرار من خلال التزامات متساوية لكل دول المنطقة، ويجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، وبضرورة انضمام إسرائيل الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع مرافقها النووية الى نظام التفتيش الدولي كخطوة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وإخلاء المنطقة من مخاطر كافة أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، نعتبر عن ارتياحنا للتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تم التوقيع عليها خلال تدشين

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو وزير خارجية كوبا، سعادة السيد روبيرتو روبايينا غونزالز.

السيد روبايينا غونزالز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل سنة مضت، ومن على هذه المنصة، بدأت بياني بقراءة عشرة أخبار كانت جارية آنذاك وأوردتها الصحف الدولية عن الصراعات المتفجرة والعنف والموت والأوبئة المهلكة التي تحصد ضحايا جديدة. وعندما نويت أن أفعل نفس الشيء اليوم، وجدت أن الحالة ما زالت على ما كانت عليه، أو ربما ساءت. وأنه لهما يؤسف له، أن العالم قد أهدر ١٢ شهرا دون أن يفعل أي شيء لوقف أمثال هذه الأحداث الوبيلة.

وكأنما كانت تنقصنا الوقائع التي توضح هذه الحقيقة، إذا بنا نشهد فيما نحن نجتمع هنا، مرة أخرى، إراقة دم الشعب الفلسطيني البطل. إنني، أولا وقبل أي شيء، أدين العدوان الاسرائيلي الجديد وسياسة الهيمنة التي تدافع عن هذه الأعمال، وأعرب عن تأييدنا لأخواننا الفلسطينيين في كفاحهم لنيل حقوقهم المشروع في أن تكون لهم أخيرا، دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

كما أنه منذ سنة مضت، قال رئيس وزراء ماليزيا، بلد رئيس الجمعية العامة، عن حق، بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تدعم الاحتياجات الجماعية للشعوب والأمم من أجل خدمة الإنسانية ككل، وأنه من الضروري بالتالي تصحيح الاتجاه الذي يجعلها أداة في يد الأغنياء والأقويا. واليوم يجب الاعتراف بأننا نجتمع مرة أخرى دون إزالة ذلك الخطر.

ولهذا، وإذ أعرب عن ارتياح حكومة بلدي لأن يقود الرئيس غزالي أعمالنا، لا يسعني إلا أن أعرب عن الثقة بأن حصافته الدبلوماسية، وإنجازاته الشخصية وخبرته الطويلة والراسخة في عمل هذه المنظمة ستمده بالقوة لكي يقودنا في دورة الجمعية العامة هذه التي تتسم بصعوبة وتعقيد بالغين.

والمنظمة التي نجتمع اليوم في رحابها، أبعد ما تكون عن تعزيز طابعها الديمقراطي والعالمي،

الجمهورية اليمنية تعبر عن ترحيبها بتوصل الأطراف المعنية بالصراع في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي الى اتفاق دايتون/باريس لإحلال السلام في البوسنة والهرسك وتعرب عن ارتياحها لما تضمنه الاتفاق من بنود تؤكد على سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها. ونود أن نسجل بهذه المناسبة تقديرنا للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي في سبيل التوصل الى هذا الاتفاق. وندعو المجتمع الدولي الى تقديم كل دعم ممكن لمساندة شعب البوسنة والهرسك في خططه الإنمائية وإعادة تعمير بلاده. كما نؤكد على ضرورة التزام جميع الأطراف بتقديم كل مجرمي الحرب للمحكمة الدولية في لاهاي لمحاسبتهم على جرائمهم الشنعاء ضد الإنسانية انتهاكا للقانون الدولي وحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية.

إن الجمهورية اليمنية، بحكم موقعها الجغرافي المطل على المحيط الهندي، تولى أهمية خاصة لأي جهد يستهدف تعزيز التعاون بين الدول المطلة على هذا المحيط. وانطلاقا من ذلك فقد شاركت بلادنا في الاجتماع الأخير الذي عقد في موريشيوس لاستكمال إعداد مشروع الميثاق وبرنامج العمل الخاص بمشروع مبادرة التعاون لتجمع الدول المطلة على المحيط الهندي.

وبهذه المناسبة، نود أن نعبر عن ارتياحنا لما قامت به اللجنة الخاصة بجعل المحيط الهندي منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية، وإننا في هذا المقام ندعو الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والمستخدمين البحريين للمحيط الهندي الى المشاركة في تنشيط أعمال اللجنة بهدف الإسهام في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار والتعاون في المنطقة على ضوء قرارات الجمعية العامة.

في الختام، أود أن أعرب عن أملنا في أن تسفر أعمال هذه الدورة عن نتائج إيجابية تعزز من قدرة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة لتحقيق الأهداف والمثل التي يجسدها الميثاق وبما يتوافق وروح العصر والمتغيرات الدولية.

وهذه هي بالتحديد المهام التي يحاول الغاءها السناتور الأمريكي، ذو السمعة المعروفة. ووجود هذه البرامج هو السبب في تعرض نهج الأمين العام في الإدارة لهجوم شرس.

وهذا الموقف الذي يتخذه أقوى بلد في العالم ليس موجهاً ضد شخص بعينه؛ فهو في الواقع إذ يتذرع بمسألة كفاءة المنظمة، إنما يرمي إلى التعرض لولاية الأمم المتحدة المتمثلة في الاهتمام باحتياجات الغالبية الساحقة من البشرية، إنها محاولة جديدة وخسيصة ترمي إلى فرض إرادة دولة واحدة على مجتمع الأمم في مجال إدارة محفل التعاون المتعدد الأطراف الذي ينبغي أن يكون أكثر المحافل تمثيلاً وديمقراطية في العالم.

وينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء في هذه الجمعية، أن نسأل أنفسنا إذا كنا سنقبل بإذعان التهديد الذي يفرضه هذا الإكراه من جانب واحد. وإنه لمن المناسب أن نذكر بما قاله هاري ترومان في مؤتمر سان فرانسيسكو في ١٩٤٥ احتفالاً بالتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة:

"إذا أخفقنا في الاستفادة منه، فإننا سنرتكب خيانة بحق جميع أولئك الذين قضوا من أجل أن يتمكن من الالتقاء هنا لإخراجه إلى حيز الوجود في جو من الحرية والأمان.

"فإذا سعينا لاستخدامه على نحو أناني - لفاؤدة أية دولة بعينها أو أي حفنة من الدول لأصبحنا نرتكب هذه الخيانة بالمثل". (وثائق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظمة الدولية، سان فرانسيسكو، ١٩٤٥، المجلد ١، ص ٦٨٧)

ولا ضرورة لأي تعقيب آخر؛ فالتاريخ الذي أتى بعد ذلك كان بليغاً جداً؛ إلا أن أخطر شيء، كما يقال مراراً، هو أن الأمم المتحدة إنما هي مجرد صورة للعالم الذي نعيش فيه. فهذه الهيمنة الأحادية الجانب تظهر الآن بشكل أكثر فجاجة في الإدارة اليومية للعلاقات الدولية. فني عالم ينبغي أن تتعزز فيه كل يوم علاقات الاحترام وحسن الجوار والتعاون بين الشعوب والحكومات، نجد أن دولة واحدة اعتماداً على قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي لا

بل هي تتجه أكثر فأكثر إلى تضييق الدائرة المحدودة لأصحاب القرار فيها. فالأصوات التي ارتفعت بالمطالبات العادلة من على هذه المنصة تدق الآن ناقوس الخطر حيال زحف أفكار يأتي الترويج لها أساساً من بلدنا المضيف.

وقبل أسابيع قليلة، أصدر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي انذاراً إلى الأمم المتحدة بأن تضطلع بالإصلاحات وفقاً لأوامر ذلك البلد وإلا واجهت العواقب. وإن مقالاته المنشورة في المطبوعات المعروفة تشكل تحديداً بالمبادئ التي تستند إليها هذه المؤسسة، وخصوصاً مبدأ المساواة السيادية بين الدول.

وهناك شيء واحد يقول به هذا السياسي الأمريكي المؤثر وأولئك الذين يوافقون على وجهات نظره البدائية ألا وهو أن بعض الدول تستحق امتيازات أكثر من غيرها. وبهذه الطريقة فإنهم يقتلون مبدأ المساواة السيادية بين الدول، وهو حجر الزاوية في الميثاق الذي اعتمد قبل ٥٠ سنة في سان فرانسيسكو.

ولكن هناك ما هو أكثر من ذلك. فحكومة الولايات المتحدة المدينة للأمم المتحدة بمبلغ مخجل يزيد على ١,٥ بليون دولار، تفترض دون أي حياء أن لها الحق في أن تحدد من طرف واحد من سيكون أو لا يكون أميناً عاماً للأمم المتحدة، وتعلن عن الطريقة التي ينبغي اتباعها في إدارة أو عدم إدارة منظمة تحرم عمداً من الموارد المطلوبة للاضطلاع بوظائفها.

إن ثمانين في المائة من عمل منظمة الأمم المتحدة مكرس لمساعدة البلدان النامية وتعزيز قدرتها على مساعدة نفسها. ويتضمن هذا المسعى تلبية التطلع إلى المعاملة المنصفة في العلاقات الاقتصادية الدولية؛ ومحاولة إنقاذ الأطفال من المجاعة والمرض؛ وتعزيز مساعيات الطوارئ للاجئين وضحايا الكوارث، ومحاولة مكافحة الجريمة، والإدمان على المخدرات والمرض، والنهوض بالتعليم وتنمية الموارد البشرية، والاضطلاع بالمهمة الهائلة المتمثلة في وقف أو إبطاء التدهور البيئي المتزايد في كوكبنا.

ليكون محاولة أخرى لإخضاع شعبنا عن طريق التجويع والفقر. إنه مثال بليغ على السعي الأحمق إلى فرض مخططات استعمارية على البلدان المستقلة ذات السيادة للتحكم في كيفية تسييرها لعلاقاتها الدولية والتجارية. ولذلك رفضه المجتمع الدولي بالإجماع. فذلك القانون يستهدف إحكام قبضة الحصار على بلدنا متجاهلا قرارات الجمعية العامة بشأن المسألة.

وطيلة قرن من الزمن - وخاصة في فترة الـ ٢٧ سنة الماضية - اضطر الشعب الكوبي إلى مواجهة سياسة الهيمنة التي تتبعها الحكومات المتعاقبة في الولايات المتحدة. إن أطماع جارتنا خارج أراضيها، ومحاولتها التشكيك في القرارات السيادية لدولة أخرى، وانتهاكها لمبادئ التجارة الدولية المعترف بها عالميا، هي حقائق تعرفها كوبا جيدا منذ وقت طويل.

وعندما ندنا بالجريمة التي كانت على وشك أن تقع لم يكن قصدنا إخافة أحد أو الاستخفاف بأحد. إن قانون هيلمس - بورتون، الذي هو أخرق تصرف طال الإعداد له في الحرب الاقتصادية ضد كوبا، قانون يتصدى للعديد من البلدان ويرغمها على أن تعاني في سيادتها ما يواجهه الكوبيون منذ زمن طويل. ويمكن للعالم الآن أن يفهم بصورة أفضل مدى الضرر الذي لحق بوطنسي نتيجة سنوات عديدة من الإساءات المستمرة ونتيجة للقوانين التي يراد لها أن يسري مفعولها خارج إقليم البلد الذي أصدرها.

وثمة مثال آخر على عنجهية القطب الواحد والسلوك على الدول ذات السيادة، إلا هو القانون المعروف بقانون داماتو - كنيدي الذي مني هو الآخر برفض عالمي. فهو يكرر فلسفة الفرض، ويعزز الاتجاه إلى تطبيق قانون الولايات المتحدة خارج حدودها. والحجة المستخدمة هنا هي الحرب المزعومة ضد الإرهاب، بينما الولايات المتحدة هي في الحقيقة أكبر مروج للإرهاب في حروبها القذرة في نيكاراغوا، والسلفادور، وأنغولا، وجنوب أفريقيا، وما فتئت الولايات المتحدة تؤيد في مناهضة الوطنيين الفلسطينيين وفي بلدان أخرى عديدة أكثر الأنظمة دموية في هذا العالم.

شك فيها، تسعى إلى فرض قواعد ومعايير للسلوك على بقية العالم، وبذلك تقوض الحقوق السيادية لكل دولة من دولنا.

فما الذي يشكل السبب السياسي والقانوني أو الأخلاقي للهجوم الصاروخي على جمهورية العراق من جانب القوات المسلحة الأمريكية قبل أيام قليلة؟ وما الذي يجعله مشروعاً وأية مبادئ أو مزاعم يمكن استخدامها ستارا لاستخدام القوة من جانب واحد وبشكل لا مبرر له؟ فمجلس الأمن لم يأذن بشن ذلك العدوان من جانب واحد، ولم يتمكن من صوغ موقف واضح بشأن المسألة بسبب ما يعانیه من أوجه النقص الهيكلية والاجرائية المعروفة جيدا وبسبب قبول المجتمع الدولي مؤخرا بتسامح ودون عقاب للغطرسة المتعجرفة لحكومة تفترض أن لها الحق في معاقبة الدول ذات السيادة حسب نزواتها هي وبذرائع زائفة.

ليس هناك أي مبرر لأن تدارس حرمة السلامة الإقليمية لدولة كاملة العضوية في هذه المنظمة ناهيك عن اضطلاع حكومة منفردة بذلك العمل، وتهديد الأمن والسلم في منطقة يقطنها عشرات الملايين من البشر. ولقد جرى هذا كله بينما لم يستطع خبراء السياسة في البلد المعتدي الاتفاق على تحديد الدافع الأقوى: أهو المصالح النفطية المنكودة أم هوس الحملة الانتخابية الدائرة على نحو يذكر بالمهرجانات في الولايات المتحدة.

ومما لا يتقبله العقل أن تُشل السياسة العالمية، وأن يُوجّل وزراء الخارجية اتخاذ القرارات، وأن تقدم الحكومات أو تؤخر استجاباتها لمعالجة المعضلات الوطنية والدولية غير عابئة إلا بوقع تصرفاتها في تلك الديمقراطية الزائفة في أمريكا الشمالية. فما من شيء أصبح يستبعد الآن حدوثه ولم يعد أي بلد أو مفهوم قانوني أو مبدأ أخلاقي في مأمن من الخطر. ولحسن الحظ أن هذه الانتخابات الجليّة لا تجرى إلا مرة كل أربع سنوات. لأنها لو كانت تُجرى سنويا مثل دورة الجمعية العامة لأصبح العيش على هذا الكوكب ضربا من الجنون حقا.

إن قانون هيلمس - بورتون الموجه ضد سيادة الجميع وضد كوبا التي هي دولة ذات سيادة، قد رسم

بدافع من قلقه الحقيقي من آفة المخدرات، رفض بالإجماع إصدار الشهادة اللازمة لأكثر مستهلك للمخدرات؟ وبعبارة أخرى إن الذين يسكنون في بيوت من زجاج لا ينبغي لهم إلقاء الحجارة على الناس، وإن الذي في عينه خشبة لا ينبغي له أن يشغل باله بالقذو في عين غيره.

ولا يمكن لأحد أن يتجاهل النفوذ الهائل للولايات المتحدة في ما يسمى بفترة ما بعد الحرب الباردة، غير أن البشرية ستكون مخطئة لو ظلت غير عابئة بتيارات الفكر المشاهدة داخل ذلك البلد والتي تتناول إمكان حكمه لبقية العالم أو تصرفه بتجاهل تام لحقوق ومصالح الشعوب الأخرى. إننا نواجه "كينغ كونغ" هاربا من قفصه ليدهم ويسحق كل شيء من حوله دون هدف وبلا وازع.

نحن لا نسعى إلى اقناع هذا المحفل بأن الولايات المتحدة هي أصل كل الشرور الموجودة على الأرض، ولكن من الخطأ تجاهل الواقع والتقايس عن العمل قبل فوات الأوان على اتخاذ إجراءات وقائية - يُستحسن أن تكون جماعية - لحث الأشخاص المكلفين بتوجيه سياسة هذا البلد على أن يتصرفوا بحد أدنى من المسؤولية، ويفهموا أن قوة أي دولة مهما تكن أهميتها هي قوة لها حدود.

إن العالم اليوم محضوف بالشكوك أكثر مما كان عليه عندما تردد الإعلان بصورة ديماغوجية عن قيام النظام العالمي الجديد. فنحن على عتبة الألف سنة الجديدة، نرى تزايداً في عدد الصراعات المسلحة بين الدول والمجموعات العرقية والأديان. وما نراه في كل مكان ليس نظاماً جديداً بل عالماً مقلقاً وفي حالة فوضى تامة. إن النتائج الاجتماعية والاقتصادية لهذه الصراعات منعدمة النظير في التاريخ المعاصر، ولكن لا يمكننا أن نغالط أنفسنا فنتظاهر بأن فرض القوة العسكرية والإكراه والجزاءات، هي حقا ترياق عالمي قادر على حل المشكلات الإنسانية العديدة في العالم.

فلا بد أن تتلاشى التفاوتات ويَزول التخلف المتفشي، ومعها العولمة والترابط الذي يتحول بصورة متزايدة إلى أسوأ شكل من أشكال التبعية، لكي يمكن استئصال هذه الصراعات الجديدة، بدورها، نهائياً من

هناك قضايا عادلة وقضايا غير عادلة. ولن يكون أبداً من حق أحد أن يقتل الأبرياء بغض النظر عن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. لكن هذا لا يحرم أي شعب من الحق في استخدام الأسلحة ضد الطغاة الذين يضطهدونه، فأن يقاتل المرء قتالاً نظيفاً، نعم. أما أن يقتل المرء الأبرياء، فلا ولا أبداً. ولا يصح السماح لدولة ما بأن تنتحل لنفسها الحق في اتهام وإدانته ومعاقبة الأمم الأخرى، وبأن تفرض بالقوة شن حملة غير مشروعة تؤدي في أحيان كثيرة إلى إخفاء الإرهابيين الحقيقيين.

إن كوبا - التي ما برحت ضحية للعديد من الأعمال الإرهابية وما انفكت منذ سنوات طويلة تواجه المحاولات المتكررة التي تستهدف حياة قادتها السياسيين، وكذلك أعمال التخريب والحرب البيولوجية، وتدمير طائفة ركاب في الجو وخطف الطائرات، والتي تعاني حتى في وقتنا هذا من أعمال التسلل المسلحة والتي ما زالت فوق ذلك كله ضحية لإرهاب اقتصادي وحشي - تتوقع من المجتمع الدولي أن يبذل جهداً واعياً مشتركاً لمعالجة قضية الإرهاب الذي ينشأ في لاغلي بولاية فيرجينيا - أي في وكالة الاستخبارات المركزية - ثم يستشري بعد ذلك في العديد من بلدان العالم.

وفي رأينا أنه ينبغي معالجة مسألة الاتجار بالمخدرات بنفس الطريقة. فمسألة المخدرات لا ينبغي لها أن تتحول إلى أداة للضغط على البلدان المتخلفة التي لا تملك بلدان كثيرة منها الموارد الكافية لدرء هذا الشر. لقد أخذت هذه المسألة أبعاداً دولية، ولا يمكن التصدي لها إلا بتقاسم المسؤوليات وباستخدام الآليات التي توفرها الأمم المتحدة.

وإن سياسة رهن الأمور بصورة تعسفية بصدور شهادات معينة، هي سياسة غير مقبولة؛ والأسوأ من ذلك استخدامها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. فالبلد الذي بفضل نسبة استهلاكه الهائلة قد أصبح السوق الرئيسية لهذه الصناعة الإجرامية والقوة الدافعة وراءها، هذا البلد الذي تجنى على أرضه أضخم الأرباح من هذه التجارة، لا يملك السلطة المعنوية التي تمكنه من أن يحمل المسؤولية للأخرين أو يطالبهم بتحملها. ماذا سيحصل لو أن العالم،

إنه لمن الزيف أن نقول إن الفقراء والمحرومين والمستغلين يجب أن يكون لهم دور أقل في المجتمعات العصرية للغاية.

إنه لمن الزيف أن نقول إن العدالة الاجتماعية والانصاف يجب التضحية بهما دوماً من أجل الكفاءة التجارية.

إنه لمن الزيف أن نقول إن رفع الحماية الكاملة عن الصناعات الوطنية في البلدان النامية سيحقق درجة أكبر من الانتاجية، والصحة، والعمالة، والرخاء لشعوبها.

إنه لمن الزيف أن نقول إن سيادة الأمم تعتبر مبدأ عفا عليه الزمن في إطار التعايش السلمي، وإن الحكومات والبلدان مستعدة للتخلي عنها بسبب قوة رأس المال عبر الوطني والنماذج السياسية الاجتماعية المستوردة من الشمال.

وأخيراً، إنه لمن الزيف أن نقول إن النماذج الليبرالية الجديدة التي بيعت لنا سترفع من مؤشرات أو مستويات التنمية البشرية التي تستهدفها الأمم المتحدة.

ولنعد إلى الإحصاءات ولنقارن التقارير السنوية، ليس فحسب بين بلد وآخر، ولكن أيضاً بين مؤشرات العالم الثالث من سنة إلى أخرى في مجالات مثل وفيات صغار الأطفال، والفقر، والتعليم، والعمر المتوقع، وتوفير مياه الشرب والمستوطنات البشرية، والمدارس للأطفال، وعدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان.

كل هذه الادعاءات الباطلة، والكثير منها وارد في وثائق الأمم المتحدة، يخفي حقيقة إفلاس الأفاق الإنمائية لمعظم البلدان الفقيرة، الذي يعرض للخطر بالفعل الاستقرار العالمي، ويؤدي إلى تفاقم تدهور البيئة الذي سلمنا به جميعاً منذ سنوات عديدة في مؤتمر ريو التاريخي، فالفقراء يسقطون الآن بالفعل في الهوة المتزايدة الاتساع التي تفصلهم عن الأغنياء، الذين يواصلون النمو بصورة غير متناسبة ومجردة من الشعور بالمسؤولية ودون أن

هذا العالم الذي نرى زمامه يفلت بصورة متزايدة لأنه قائم على الإجحاف.

لقد انتشرت النماذج الاقتصادية القائمة على الفلسفة الليبرالية الجديدة في جميع أنحاء الكثير من بلدان العالم الثالث بدعم من المؤسسات المالية الدولية. ورغم أن هذه النماذج قد ولدت مؤشرات للاقتصاد الكلي تبدو جذابة على نحو خادع، لكنها تسير في الواقع العملي جنباً إلى جنب مع تزايد الفقر، والتهميش وتآكل البيئة، والمرض والجهل، والصراعات الاجتماعية، وفقدان الموارد الوطنية والسيادة - وباختصار، مع أكبر درجة من التخلف القاسي والذي يصبح على نحو متزايد تخلفاً لا يمكن عكسه.

وتقوم هذه المدرسة الليبرالية الجديدة من التفكير على نماذج مصطنعة يجب كشف حقيقتها. فمن قبيل المغالطة أن نقول إن السوق، بيد سحرية غير مرئية، هي الحل القاطع للاختلالات الهائلة التي تحيق بالاقتصاد الدولي، وإنها دواء ساحر سيخلص الكثير من البلدان التي تأوي الغالبية العظمى من سكان الأرض من التخلف والفقر.

إنه لمن الزيف أن نقول إن الخصخصة المطلقة، التي لا يستفيد منها إلا القليلون، لتحقق الرفاه للأعداد الهائلة من الفقراء والبؤساء الذين يعيشون في العالم الثالث.

إنه لمن الزيف أن نقول إن الجغرافيا هي التي تحدد القوة الاقتصادية للشعوب.

إنه لمن الزيف أن نقول إن الجينات هي التي تقرر من من المخلوقات يولد ليكون فقيراً وبائساً ومن يولد لينعم بالثراء والبذخ.

إنه لمن الزيف أن نقول إن الدولة أو الحكومة هي المصدر الرئيسي للفساد وعدم الكفاءة وإنها يجب أن تتخلى عن مسؤوليتها عن الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم، تاركة هذه الالتزامات أساساً في أيدي القطاع الخاص الذي ستكون حوافزه دوماً محدودة وتمييزية وقائمة على الجشع في أكثر الأحيان.



وتوجد لدى الأمم المتحدة ترسانة واسعة من الوثائق والقرارات والمبادرات التي تصدر لهذه الأغراض ولكنها لا تنفذ أبدا. وسرعان ما ستفنت الفرصة ويمضي الأوان. على أنه لا يزال بوسعنا اليوم أن نقدم على العمل اللازم.

وبينما يحدث هذا كله يستمر حصار كوبا. بل إن قانون هلميس بيرتون يجعل من الواضح بدرجة أكبر من ذي قبل أن الأمر لا يقتصر على مجرد حظر، ففي الشهور القليلة الماضية، أرسلت الولايات المتحدة، بأقوالها وأفعالها، إشارات واضحة تفيد بأن ما تشنه ضد بلدي هو في الحقيقة حرب اقتصادية طويلة وقذرة من أجل السيطرة الكاملة على سيادتنا وأسواقنا.

إن الحصار الإجرامي الذي هو جزء من شبكة مفزعة من التدابير التي اتخذت على مدى ٣٥ سنة، قد اكتسب الآن قانونا بالغ القسوة يطالب علنا بشن حملة عالمية من أجل تغيير النظام الدستوري في كوبا بالقوة، والقضاء على ثورة دافع عنها شعبنا بأرواحه.

فإلى أي حال أننا وقد أصبحنا نستمع إلى دبلوماسيي الولايات المتحدة وهم يخبرون العالم، في أقبح مهمة لهم منذ حرب فييت نام، أنهم سيمنحونه شهورا قليلة من السيادة قبل أن يدوسوه بالأقدام إذا لم ينضم إليهم في حربهم ضد كوبا؟

وإنني إنما أفي بالولاية التي أوكلها إليّ شعب كوبا الحر إذ أعلن أمام مجتمع الأمم الدولي أننا سنواصل

يدركوا أن وزنهم سيهوي بهم هم أيضا في نفس الحفرة.

وفي هذا السياق المنحرف، ماذا يمكن أن نقول عن سباق التسلح؟ إن المنافسة بين الدول الكبرى وسباق التسلح كان من المفروض أن يختلفيا. إذن لماذا، رغم اعتماد صكوك دولية يفترض أنها من أجل تحقيق هذا الغرض، توجد مثل هذه المقاومة لنزع السلاح النووي الحقيقي الذي يحزر الإنسانية إلى الأبد من تلك الآفة؟ ومن هو المسؤول عن كون المعاهدة المبرمة أخيرا لحظر جميع التجارب النووية معاهدة لا تغطي تجارب المحاكاة المعملية التي ستستكمل بموجبها أسلحة فتاكة جديدة من جانب أولئك الذين يحتكرونها، ولا تشمل أي التزام بتدمير الترسانات؟ ومن أين سيأتي الأعداء الذين سيهددون الدول الكبرى اللهم إلا إذا اكتشفنا وجود أحياء فوق الكواكب الأخرى؟

بعد واحد وخمسين سنة من إنشاء الأمم المتحدة بدلا من رؤية الثروة والتنمية تنتشران من الشمال إلى الجنوب، نرى خطر التخلف يتحرك بلا هوادة من الجنوب إلى الشمال.

لقد قيل إن الجوع والفقر يزدادان. وفي الحقيقة، أن ما حدث أيضا هو أن الثروة تتركز أكثر فأكثر، وتصبح محددة ومحصورة بدرجة متزايدة، بينما تبني حولها حوائط أعلى من ذلك الحائط الذي سقط في برلين.

ولنكن صرحاء. إن الشمال ليس غنيا كما يبدو، كما أن الجنوب ليس فقيرا كما يريدون أن يصورا لنا الأمر. فكل ثروة الشمال تقريبا تأتي من ثروة وموارد الجنوب. وكل الجوع والفقر الذي يعاني منه الجنوب ليس إلا ميراث ٥٠٠ سنة من الاستغلال والاستخفاف بحقوق الإنسان.

وإذا لم نقيم على نحو جماعي بعكس مجريات الأمور، أي بتقاسم العبء وتحسين ظروف الحياة في البلدان النامية، لن يتمكن أحد من وقف موجات المهاجرين الذين يجذبهم بريق الثراء والوفرة في المجتمعات الغنية.

جهودنا من أجل الدفاع عن تدابيرنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الرامية الى كفالة المساواة والعدالة والرفاه لجميع الكوبيين.

وخبرتنا هي أفضل إسهام يمكننا أن نقدمه، كأمة، في سبيل التصدي للتحديات الهائلة التي تواجه البشرية، الأمر الذي تشهد به الإنجازات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أحرزتها كوبا في العام الماضي. والبلد الذي يتغلب على أزمة اقتصادية خطيرة، والذي يحافظ على انضباطه، والذي ينمو ويتطور، ويتضامن معه الكثيرون، والذي يوسع علاقاته في شتى أنحاء العالم، والذي يكتسب مزيدا من القوة على مر الوقت، هذا هو البلد الذي له مستقبل واعد.

والاشتراكية التي اخترناها لوطننا هي ملاذنا الوحيد للتحرر، وسلاحنا المعنوي والأخلاقي، وهي اشتراكية جذورها ضاربة بثبات في تاريخ أمتنا. إنها سبيل اخترناه بحرية وسيادة، سبيل لن نتخلى عنه ولم يفرضه علينا أحد.

ونود أن نعيش بوثام مع جميع بلدان العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة. فكوبا تريد السلام وهي بحاجة اليه، ولكن فلنكن واضحين: إن كوبا لم ولن تكون أبدا مستعدة للتضحية، تحت أي ضغط من أي كان أو مقابل أي شيء، بالاستقلال والسيادة وتقرير المصير، وهي أمور أحرزتها ودافعت عنها وبذلت من أجلها كل مرتخص وغال.

واليوم، في ذلك البحر الكاريبي الذي يحتضننا، سنواصل العمل، نحن الكوبيين، مرفوعي الرأس، أقدامنا ثابتة في الأرض وأعيننا تتطلع الى المستقبل. وبذلك ندافع عن خيارنا، ألا وهو العيش في الوطن الحر والسيادي الذي كان يحلم به أسلافنا المؤسسون والذي حققه آباؤنا وأجدادنا.

فلا تدعوا أحدا يشك في ذلك. فإنما الغلبة لنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠